الإتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية

من مدريد إلى خارطة الطريق

زياد شفقان الضرابعة



www.daralhamed.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق

الاتحاد الأوروبي
والقضية الفلسطينية
من مدريد إلى خارطة الطريق

زياد شفقان الضرابعة

الطبعة الأولى
2011م





المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2010/7/2608)

940.5

الضرابعة، زياد شفقان.
الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق/زياد شفقان الضرابعة - عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2010 .
(   ) ص .
ر. إ. : (2010/7/2608) .
الواصفات :الاتحاد الأوروبي//القضية الفلسطينية//الأمن والتعاون الأوروبي// فلسطين
*يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

❖ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية .

* (ردمك) ISBN 978-9957-32-519-0





شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية
هاتف: 00962- 5231081 فاكس : 00962- 5235594
ص.ب . (366) الرمز البريدي : (11941) عمان – الأردن

Site : www.daralhamed.net
E-mail : info@daralhamed.net
E-mail : daralhamed@yahoo.com
E-mail : dar_alhamed@hotmail.com

الإهـــــــــداء

إلى من أوصى إليهما الله بالإحسان، قال تعالى:"**وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا**[1]" صدق الله العظيم

إلى والدي العزيزين

إلى زوجتي ورفيقة دربي

إلى من أوصى الله إليهم بالشكر، قال تعالى: "ومن عمل صالحا من ذكر وأنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة يرزقون فيها بغير حساب[2]" صدق الله العظيم

إلى المهندس عمار خلدون عبد الفتاح ملحس.

زياد الضرابعة

[1] - الإسراء، آية، 23

[2] - غافر، آية، 40

المحتويات

الفصل الأول
الدول الأوروبية والمنطقة العربية

الفصل الأول
الدول الأوروبية والمنطقة العربية

1.1 المقدمة:

لعبت الدول الأوروبية دورا كبيرا في المنطقة العربية، لما تتمتع بـه مـن دور كبـير على الساحة الدولية، فبداية الدور الأوروبي في تشكيل القضية الفلسطينية، كان في عـام، (1897) في انعقاد مؤتمر بازل الصهيوني الأول في سويسرا، حيث كانت دول أوروبـا مقـرا كبيرا للجاليـات اليهوديـة، بكافـة منابعهـا وأصـولها فبعـد نهايـة الحـرب العالميـة الأولى وخروج بريطانيا منتصرة في هذه الحرب وضعف الدولـة العثمانيـة لجـأت بريطانيـا إلى إعادة رسم هيكل جديد للمنطقة، بحيث تستطيع أن تحصل على كافة مـا تريـد بـدون تحمل أعباء مادية وبشرية ففي عام، (1917) وعدت الحكومة البريطانية اليهود بـوطن قومي لهم في فلسطين.

واستمرت سياسة الدول الأوروبية في المنطقة العربية على مـدار العقـود الماضـية، حتى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام (1991) حيث شكل هـذا المـؤتمر بدايـة لانفكـاك الدول الأوروبية سياسيا عن المنطقة العربية، وخاصة إن مؤتمر مدريد انعقد في أسـبانيا، تحت رعاية أمريكية كاملة، فقد كان الحضـور الأوروبي في المـؤتمر ضـعيف، مـما جعـل أوروبا تغيب عنه كطرف سياسي فاعل، لتنفيذ ما جاء في البنود التي مثلت أرضية اتفـق عليها الأطراف لعقد المؤتمر وهي قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القـرارين (242) و(338) ومبدأ الأرض مقابل السلام كمبادئ رئيسة للمؤتمر.

بعد ذلك بدأت جولات مفاوضات السلام تجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تأخذ أوروبا دور لها في ذلك خصوصا وان بعض الدول الأوروبية لم تشارك في حرب الولايات المتحدة ضد العراق، في إخراجه من الكويت عام

(1991) لكن سرعان ما انكشفت مفاوضات التسوية السرية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أوسلو، وتوصلهم إلى اتفاق إعلان الاعتراف المتبادل، وقد تم توقيع هذا الاتفاق في البيت الأبيض الأمريكي فقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها إلى تحميل الفشل لأوروبا والاحتفال بالنصر لنفسها.

ولا يوجد أدنى شك بان قوة الدولة الاقتصادية والعسكرية جزء أساسي من قوتها السياسية الدولية فالاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية ويتمتع بقوة عسكرية، لكنه يفتقد إلى إرادة ترغب في وضع الاتحاد الأوروبي كقطب فاعل في مسرح السياسة الدولية، هذا جعل منها اقل تأثيرا في القضايا المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، وبما أن القضية الفلسطينية تحتل جزء كبير من ترسيخ السلام والأمن في المنطقة فقد كان تأثير الاتحاد الأوروبي لحل هذه القضية، لا يصل إلى درجة الانتقال من موقع المرشد والمساعد اقتصاديا إلى موقع الفاعل سياسيا.

وحسب ما علمنا التاريخ عن كيفية التعاون بين أمريكيا وأوروبا فيما يخص منطقة الشرق الأوسط يمكننا استنتاج الخلاصة التالية: من هو راغب في المساعدة هو غير قادر ومن هو قادر لا يرغب بذلك، فالولايات المتحدة قادرة ولكنها لا ترغب في المساعدة،م وفي المقابل أوروبا ترغب ولكنها غير قادرة فالولايات المتحدة الأمريكية ممسكة بكل أطياف اللعبة السياسية في المنطقة، وتريد لأوروبا دورا ثانويا والذي يتمثل بحفظ الأمن وتقديم المساعدات الإنسانية أو ما شابه ذلك.

2.1 الدور الأوروبي السياسي والاقتصادي:

تنبع أهمية هذا الكتاب من خلال التركيز على الدور الأوروبي السياسي، والاقتصادي، والأمني وذلك بما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وما أحدثته هذه الأدوار من تأثيرات على عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

3.1 الهدف من الكتاب:

إن الهدف من هذا الكتاب هو دراسة مدى التأثير السياسي، والاقتصادي، والأمني، في صياغة توجهات الاتحاد الأوروبي نحو المنطقة العربية، في القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين وخصوصا في ظل الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية، وعلى هذا الأساس يمكن التركيز على الأهداف التالية:

أولا: التعرف على مدى قدرة الاتحاد الأوروبي في إثبات وجوده في المنطقة، من خلال التوجهات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي، في أخذ دور له في القضية الفلسطينية معتمدا على مكانته الدولية.

ثانيا: دراسة العلاقات العربية – الأوروبية في القرن الحادي والعشرين، وسبل تطويرها لإيجاد، الآلية المناسبة لوضع الاتحاد الأوروبي كحليف مناسب للقضايا العربية.

ثالثا: التعرف على طبيعة التناقض بين المصالح الأمريكية والأوروبية في المنطقة العربية.

رابعا: مدى قدرة الاتحاد الأوروبي على الربط بين علاقاته الخارجية وخاصة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، ومصالحه في المنطقة العربية.

4.1 المصالح الأقتصادية الأوروبية في المنطقة العربية:

يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يلعب دورا كبيرا في إيجاد حل للقضية الفلسطينية، لما لهذا الاتحاد من مصالح اقتصادية كبيرة في المنطقة العربية، حيث الجوار القريب الذي يسمح بإقامة منطقة تجارة حرة بين الاتحاد ككل والدول العربية ككل في حال وجود حل للقضية الفلسطينية، وفي هذا الكتاب يقوم الباحث بدراسة دور الاتحاد الأوروبي في أيجاد حل للقضية الفلسطينية، منذ مؤتمر مدريد

حتـى خارطـة الطريـق الأمريكيـة وهـل يسـتطيع الاتحـاد الأوروبي أن يسـوق مشاريع السلام بين العرب وإسرائيل؟

5.1 حدود الدراسة في الكتاب:

اقتصرت الدراسة على الفترة الممتدة من مؤتمر مدريد للسلام عام، (1991) حتـى خارطة الطريق عام، (2003).

6.1 تساؤلات:

ستحاول في هذا الكتاب الإجابة على الأسئلة التالي:

أولاً: هل يعتبر الدور الأوروبي في عملية السلام دور فاعل، وله تـأثير عـلى جميـع أطراف النزاع؟

ثانياً: ما هو أثر انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بعملية السـلام، منـذ مدريـد وحتى عام، (2003)، على الدور الأوروبي في المنطقة العربية؟

ثالثاً: هل تأخذ أوروبا بعين الاعتبار مصالحها الاقتصادية، مع الدول العربية أثنـاء صياغة موقفها تجاه القضية الفلسطينية؟

7.1 المنهج التحليلي لدراسة القرارات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي:

تم اسـتخدام المـنهج التحلـيلي لدراسـة القـرارات الصـادرة عـن الاتحـاد الأوروبي وتأثيراتها على القضية الفلسطينية ومدى قدرة الدول العربية مـن الاسـتفادة مـن هـذه القرارات ودراسة المؤثرات الداخلية والخارجية بإيجاد سياسـة أوروبيـة مشـتركة وكـذلك مدى قدرة الاتحاد الأوروبي على آن يكون له دور في هذه القضية وأن يكـون دوراً فـاعلاً ومؤثراً.

8.1 الدراسات السابقة:

أولا: دراسة روز ماري هوليز، (بعنوان الطريق الإسرائيلي الفلسطيني المغلق 2004) هل يستطيع الأوروبيين عمل شيء مختلف؟

أجابت الدراسة على السؤال السالف الذكر، بان الاتحاد الأوروبي يستطيع عمل أي شيء بكلمة نعم، فقد تناولت الدراسة قضية اللاجئين وحلها بالاعتماد على المظلة الدولية، وتأسيس دولة فلسطينية في غزة، والضفة والعمل على بناء دولة قوية في هذه المناطق، قادرة على السيطرة على الوضع الأمني ومحاربة العنف ضد إسرائيل مقابل ذلك يتوجب على إسرائيل التعاطي مع القرارات الشرعية الدولية.

وتناولت الباحثة علاقة دول الاتحاد الأوروبي باليهود، والعلاقة المترتبة بين الجانبين في ضوء وقوف الاتحاد ضد بناء الجدار العازل.

في هذه الدراسة تناول الباحث السؤال الذي يقول ماذا تستطيع أن تعمل أوروبا؟

وتوصلت الدراسة إلى أن أوروبا وإسرائيل تمتلك الخيارات في إعادة هيكلة علاقاتهم، بحكم تاريخهم المشترك وإذا حدث ذلك فيجب أن يأتي من أوروبا، فهي تستطيع أن تعيد التفكير العقلاني لإسرائيل بالتكامل مع إسرائيل، اقتصاديا وثقافيا بدلا من مطالبتها بالتكامل مع الدول العربية، أي استمالة جانب كبير من الجمهور الإسرائيلي لصالحها وجعل إسرائيل عمق استراتيجي لها.

ثانيا: دراسة فيليكس نوجات، 2003 بعنوان (مستقبل الأوروبية في الشرق الأوسط بعد الحرب على العراق).

هدفت الدراسة إلى الربط بين التطورات الجديدة في الشرق الأوسط والدور الأوروبي المنظور، من خلال تصورها لرؤية مستقبلية للسياسة الأوروبية في

المنطقة في مرحلة ما بعد حرب العراق، حيث تقدم استعراض شاملا للعلاقات الخليجية الأوروبية في شقيها الاقتصادي والسياسي، فالكثير من الدراسات السابقة ركزت على الجانب الاقتصادي فقد ركزت بعض الدراسات على الجانب السياسي، بشكل غير مباشر ودون دراسة أثره والربط بين العاملين الاقتصادي والسياسي, في دراسة آثاره في العلاقة الخليجية الأوروبية.

ثالثا: دراسة محمد مفلح الحسامي، (سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط في الفترة 1990 إلى 1999).

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الدور الأوروبي في عملية التسوية السلمية، في الشرق الأوسط، خلال الفترة، (1990-1991) وجرى تقسيم الرسالة إلى ثلاثة أقسام سبقها فصل تمهيدي درس مفهوم النظام العالمي الجديد، ودرس القسم الأول محددات السياسة الأوروبية، وذلك من خلال فصلين الفصل الأول المحددات الخارجية، والثاني المحددات الداخلية، ودرس القسم الثاني عملية صنع السياسة الخارجية وذلك من خلال فصلين درس الأول مؤسسات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، والثاني درس كيفية صنع القرار واليات اتخاذ القرار، أما القسم الثالث فقد درس السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية وذلك من خلال فصلين درس الأول مضمون السياسة أما الثاني فدرس أدوات تنفيذ السياسة الخارجية.

وقد توصل الباحث في دراسته، إلى أن دور الاتحاد الأوروبي خلال الفترة المذكورة ما زال ضعيفا وغير مؤثر خاصة في المفاوضات الثنائية، إلا أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تطوير سياسته الدفاعية والأمنية والخارجية المشتركة والى إعادة هيكلة مؤسسات صنع القرار الخارجي، الأمر الذي قد يزيد من مساهمته في عملية التسوية السلمية مستقبلا.

رابعا: دراسة أسامة الغزالي حرب, (البعد السياسي في الحوار العربي – الأوروبي دراسة تحليلية لاجتماعات الحوار 1974 – 1980).

هدفت الدراسة إلى محاولة البحث في تحليل البعد السياسي للحوار بين الجانبين العربي _ والأوروبي، وأهمية هذا البعد السياسي للحوار، ودرست أسباب تركيز الجانب العربي على البعد السياسي، وسبب تركيز الجانب الأوروبي على البعد الاقتصادي وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام: تحدث الباحث في القسم الأول عن تطور البعد السياسي في الحوار، من خلال دراسة الغموض السياسي في الموقف الأوروبي، وفكرة التعاون الإقليمي والبعد السياسي للحوار وتحدث في القسم الثاني، عن عناصر البعد السياسي في الحوار العربي الأوروبي، من خلال دراسة حقوق الشعب الفلسطيني، والموقف من منظمة التحرير الفلسطينية وقضية الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة والدور الأوروبي في تحقيق التسوية، وفي القسم الثالث، تحدث عن العوامل المؤثرة على المضمون السياسي للحوار من خلال دراسة تفاوت المواقف السياسية بين البلدان الأوروبية، والتأثير الأمريكي على مجرى الحوار والعلاقات الأوروبية الإسرائيلية.

وتوصل الباحث إلى نتيجة مفادها، بأنه لا أحدا يستطيع أن يدعي أن أوروبا قد ساهمت حتى تلك الفترة في تقديم أي حل للنزاع في الشرق الأوسط، ولكن هذا لا يعني فشلا في الحوار العربي _ الأوروبي، بل انه يمكن القول أن الحوار قد أحرز تقدما من خلال انه خلق ودعم مناخا سياسيا أفضل بين الجماعة الأوروبية، والجماعة العربية.

خامسا: دراسة محمد خالد الأزهري، بعنوان (المجموعة الأوروبية وقضية فلسطين من 1964 إلى 1985)

هـدفت هـذه الدراسـة إلى تحليـل الـدور الأوروبي تجـاه القضـية الفلسـطينية، وخصوصـا أن السياسـة الأوروبيـة مسـئولة بـالمعنى التـاريخي عـن خلـق المسـالة الفلسطينية.

واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي التـاريخي في محاولـة تسـليط الضـوء عـلى تطورات الموقف الأوروبي، تجاه القضية الفلسـطينية وقسـم الباحـث الدراسـة إلى سـتة أقسام: تحدث في القسم الأول عن الأسـس والمراحـل للـدور الأوروبي، وفي القسـم الثـاني تحدث عن الأبعاد التاريخية والفكرية للموقف الأوروبي من قضية فلسطين، مـن خـلال دراسة مفهوم المشكلة اليهوديـة في غـرب أوروبـا وقضـية فلسـطين، وفي القسـم الثالـث تحدث عن المجموعة الأوروبيـة وسياسـة الاقـتراب، والحـذر وفيـه تحـدث عـن موقـف الجماعة الأوروبية من قضية فلسطين، خلال الفترة الممتدة من عام (1967-1980).

وتحدث عـن المجموعـة الأوروبيـة والقضـية الفلسـطينية في الأمـم المتحـدة، وفي القسم الرابع تحدث عن القضـية الفلسـطينية بـين الحـوار العـربي – الأوروبي والمبـادرة الأوروبية، وفي القسم الخامس تحدث عن محـددات المبـادرة الأوروبيـة تجـاه القضـية الفلسطينية، وفي القسم السادس تحدث عن كيفية تطـوير الموقـف الأوروبي مـن قضـية فلسطين، من خلال تحطيم الـوهم الأوروبي، حـول الـدور الصـهيوني واسـتخدام الأوراق العربية واستغلال الحضور العـربي في دول المجموعـة، ودعـم النشـاط الإعلامـي في دول المجموعة.

9.1 تقسيم الدراسة

تـم تقسـيم هـذه الدراسـة إلى خمسـة فصـول، تضـمن الفصـل الأول : مشـكلة الدراسة ثم خلفية الدراسـة وأهميتهـا, والهـدف مـن هـذه الدراسـة, والفرضـيات التـي قامت عليها هذه الدراسة والمنهج المستخدم في هذه الدراسة، ويتناول الفصل الثاني

الاتحاد الأوروبي ضمن ثلاثة مباحث: المبحث الأول: آلية بناء الاتحاد الأوروبي والمبحث الثاني:البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، المبحث الثالث: الاتحاد الأوروبي في ظل النظام العالمي الجديد.ويتناول الفصل الثالث من الدراسة، الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية, ضمن ثلاثة مباحث, المبحث الأول، المواقف السياسية للاتحاد الأوروبي, تجاه القضية الفلسطينية, المبحث الثاني, محددات التحرك الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية, المبحث الثالث, أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي, بشان القضية الفلسطينية.ويتناول الفصل الرابع من الدراسة, الاتحاد الأوروبي وعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين, ضمن مبحثين, يتناول المبحث الأول, الاتحاد الأوروبي وجهود الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين والمبحث الثاني، مستقبل الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط،ثم النتائج والتوصيات والمراجع.

الفصل الثاني
الاتحاد الأوروبي

الفصل الثاني
الاتحاد الأوروبي

يدرس هذا الفصل البناء الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي، والكيفية التي تم بنائه بها، والبدايات الأولى لبنائه أيضا الرؤية المستقبلية له، ويدرس أيضا مؤسسات صنع القرار فيه، وآلية السياسة الخارجية والأمنية له، ويتحدث هذا الفصل أيضا عن دوره في ظل النظام العالمي الجديد،وقدرته على الظهور كقطب جديد في القرن الحادي والعشرين.

1.2 آليات بناء الاتحاد الأوروبي:

كانت نتائج الحرب العالمية الثانية المحرك الأساسي لفكرة التوحد الأوروبي، خاصة وأن أوروبا بأسرها تعرضت للخراب والدمار، وقد بدأ عدد من رجال السياسة يبحثون في فكرة التوحد وأصولها، وخاصة على إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية ،التي خلفت ويلات ومآسي على أوروبا بأسرها بالإضافة إلى أنها هزت فكرة الدولة القومية ذات السيادة، وولدت ميولا واتجاهات عديدة دعت إلى بناء أوروبا،على أسس فوق قومية وتهميش عناصر القومية المتطرفة خاصة عندما أصبح النظام العالمي معبراً عن معسكرين متصارعين، في المجالات الفكرية والاقتصادية والعسكرية يتزعمهما الاتحاد السوفيتي, والولايات المتحدة الأمريكية[1]

أما فرنسا وبريطانيا، فقد بات واضحا أن دورهما العالمي أصبح على حافة النهاية، ولهذا لجأ عدد من الأوروبيين إلى المطالبة بالتضامن والسعي نحو

[1]- الصباح عبد الرحمن، السوق الأوروبية المشتركة،دراسة تحليلية، وزارة الخارجية، الدوحة،1981، ص133.

الوحدة, وتأمين وجود قوة ثالثة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية [1] لذلك سعت أوروبا إلى قراءة التاريخ قراءة متأنية، حتى استفاقت على حقيقة تجلت في أن طريق الحرب والقوة وانتهاج سياسات لا عقلانية وغير متوازنة أصبح طريقا صعباً, لا يمكن المسير فيه, تحت أي ظرف من الظروف، وطريقاً منبوذا لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق أي من السياسات التوسعية, أو الطموحات القومية، التي يسعى إليها رواد الوحدة الأوروبية؛ لذلك سعوا إلى تحقيق ما يصبو إليه عن طريق التعاون الاقتصادي, المرتكز على المصالح المتبادلة، والتنمية الشاملة، القائمة على معاهدات ومواثيق تنظم العلاقات الأوربية، وبدون المساس بحرمة الحدود وقدسيتها واحترام الإنسان وكرامته، من خلال السير وفق منهج ديمقراطي يأخذ بنظره اعتبار التنوع الثقافي والديني والعرقي، وهو التنوع الذي شكل عامل قوة وتماسك لا عامل فرقة وضعف وتنافر[2].

لقد أصبح شأن الأوروبية عظيماً، عند شعوب أوروبا من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها, بنو صرحها وحضارتها لبنة على امتداد ثلاثين سنة من روما إلى (ماستريخت) لتصبح سوقاً مشتركة، فسوقاً موحدة، فاتحادا اقتصاديا ونقديا متكاملاً.

بدأت تجربة الاتحاد الأوروبي كاتفاق بين ست دول، وأصبح الآن تكتلا اقتصاديا وسياسيا يضم سبع وعشرين دولة، وقد اعتبره البعض عملاقا اقتصاديا جديدا قادرا على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه لا يمتلك ذراعا سياسية قادرة على أن تناطح السياسات الأمريكية، وتمهد لبناء قطب دولي جديد

---

[1]- زنابيلي عبد المنعم، الحوار العربي الأوروبي، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1992، ص23.

[2]- الشاذلي العياري، من اجل مشروع عربي أوروبي متوسطي جديد، شؤون عربية، ع 74، 1993، ص17.

على الساحة العالمية، ونظر لها البعض الأخر باعتبارها مشروع قطب سياسي لم يكتمل بعد، وأن خبرة التجربة الأوروبية نفسها ومسار تطورها تدل على أنها تجربة تطور تصنع مشروعها السياسي عبر رحلة تراكمية، لم يكن يتوقع أكثر المتفائلين بمستقبل التجربة الأوروبية عام، (1957) في روما وهو التاريخ الذي تم التوقيع فيه على الاتفاقيات الاقتصادية والفنية بين الست دول أوروبية، إلى أن وصل اليوم إلى خمس وعشرين دولة بينها(12) ألغت الحدود التي تفصل بينها وصارت تجمعها عملة اقتصادية واحدة هي اليورو[1].

ويمكن القول أن بناء الاتحاد الأوروبي اخذ ثلاث خصائص رئيسية، تمثلت الأولى في الانطلاق من الجزئيات إلى القضايا الإستراتيجية، بكل ما مثله ذلك من خلق ثقافة نسبية لا تنتمي إلى اللغة المطلقة، التي سادت تجارب وحدوية أخرى وتمثلت الثانية في عدم النظر إلى قضية الوحدة كمعطى يجب التسليم به منذ البداية، وفرضت في الممارسة اليومية على جميع الدول الداخلة في الاتحاد، أو المرشحة له، بقدر ما ظل قيمة عليا يمكن للدول الأعضاء أن تصل إليها، بمحض إرادتها من خلال تفاعلاتها البينية، أما الخاصية الثالثة فهي تمثلت في اعتماد إستراتيجية الدمج التي تميزت بها تجربة الاتحاد الأوروبي ونجاحه في امتلاك هذا القطب المغناطيسي الجاذب، والقادر على دمج دول داخل أقطار الوحدة الأوروبية، يبذل في هذه العملية جهدا متبادلاً بين الدول التي أسست الاتحاد الأوروبي، وبين الدول المرشحة للانضمام إليه[2].

[1]- الشوبكي عمر، استراتيجيات بناء الوحدة الأوروبية، السياسة الدولية، عدد 157، 2004، ص50.

[2]- الشوبكي عمر، أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة، كراسات إستراتيجية، عدد 141 2004، ص13.

أولاً: البناء الهرمي للاتحاد الأوروبي:

حينما أيقن دعاة التوحد الأوروبية، أن تحقيق الوحدة دفعة واحدة أمرا غير ممكن، اتجهوا إلى الابتداء من القاعدة, أي توحيد الاقتصاد وهو أمر يهم الشعوب الأوروبية ويزيد من ترابطهم، وتماسكهم ويشعرهم بالفائدة التي تعود عليهم من جراء الوحدة الأوروبية.

لقد ابتكر مؤيدو الوحدة أسلوب التوحيد الاقتصادي، وابتدءوا بتوحيد قطاع الصلب والفحم عام، (1951)[1] ولم تطرح في ذلك الوقت قضايا السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة، كأهداف فورية للدول المنظمة للمجموعة الأوروبية، إنما تركت التفاعلات الاختيارية حول قضايا جزئية، هي التي توصل الدول الأعضاء إلى خيار الاتحاد، الذي ظل منذ البداية هدفا وليس قانونا جبريا يفرض من أعلى أو بقرار سيادي، وقد وعى المسئولون الأوروبيون هذه القضايا منذ البداية، فوزير الخارجية الفرنسي (روبرت شومان) صرح في (9 مايو 1950) بأن أوروبا لن تصنع دفعة واحدة، ولا ببناء تكتل موحد إنما من خلال إنجازات واقعية.

ويمكن القول أن هذا اليوم،(9 مايو) يعتبر يوم إعلان ميلاد الاتحاد الأوروبي، وبعدها بدأ مشوار الاتحاد الأوروبي في السير قدما، من خلال التوقيع على اتفاقية لتأسيس الهيئة الأوروبية للفحم والفولاذ التي وقعت في باريس في(1951/4/8) من جانب فرنسا وألمانيا وايطاليا ودول البيونولكس، (بلجيكا, وهولندا, ولوكسمبورج) التي عرفت بإسم اتحاد الفحم والفولاذ، وكان الهدف منها

[1]- الجنزوري عبد العظيم، الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية، دار المعارف، القاهرة، ص125.

إقامة سوق للفحم والفولاذ، وتسهيل الاستثمار في هذا المجال، وحرية حركة رؤوس الأموال، والأيدي العاملة، التي تقوم بالعمل في هذا المجال [1].

وفي عام (1957) وقعت الدول الست المذكورة, منظمة الطاقة الأوروبية النووية، التي طبقت في(1958/1/1).

وبقيت تسير عملية الوحدة خطوة خطوة ليتم تحقيق ما تصبو إليه الوحدة الأوروبية من تحقيق طموحات على جميع المستويات، الاقتصادية والسياسية والثقافية وبقيت الإستراتيجية تسير بهذا الاتجاه حتى بداية عام، (1990) عندما لاحت في الأفق الأوروبي دلالات تنبئ بان حلم الوحدة الأوروبية أصبح قاب قوسين أو أدنى، واعتقد الكثيرون أن مشروع الوحدة الأوروبية اكتسب قوة دفع ذاتية من خلال الإنجاز والخبرات والإعداد المحكم الذي يحدوه الأمل، بما يمكنه من اكتساح كل الحواجز والعقبات [2]

وجاء هذا العام، (1990) ليضيف بعداً جديداً في المسيرة الأوروبية، نحو الوحدة وقد تمثل في معاهدة (ماستريخت) الموقعة في فبراير عام، (1992) وفيها اتفقت على تحويل المجموعة الأوروبية من مجموعة اقتصادية، إلى وحدة سياسية ذات عملة واحدة، وتعتبر هذه المعاهدة محطة الوصول للمشوار، الذي بدا في أوروبا من عام (1950) بين الدول الست الصناعية[3].

وها هو بعد اثنين وأربعين عاما يبلور اتحاد الدول الصناعية الأوروبية، بعد ازدياد عدد المؤسسين وانتقالهم لكيان اتحادي من وحدة جمركية واقتصادية إلى

[1]- السيسي صلاح الدين، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة: "اليورو" عالم الكتب، ط1 2003، القاهرة، ص13.

[2]- ثناء فؤاد عبد الله، مستقبل الوحدة الأوروبية وارمة الخليج، السياسة الدولية، عدد 121، 1995، ص78.

[3]- الافندي نزيرة، اوروبا والطريق إلى الوحدة، السياسة الدولية،عدد 1995،121، ص 147.

اتحاد فيدرالي متكامل، بل ربما إلى وحدة كما جاء في المادة (81) من القسم الأول من مضمون المعاهدة[1].

ولكن هذا الشيء _أي انتقالهم غالى اتحاد فيدرالي_ لم يكن بالعملية السهلة المنال والتنفيذ، بل أن هناك – وما يزال - الكثير من الصعوبات والمشاكل التي تعترض هذه العملية، فالوحدة الأوروبية كما يقول رئيس المجلس الأوروبي الأسبق، (جاك دولار): (لم تكن أبداً نهراً طويلاً هادئاً)[2].

وبعد هذه القراءة نجد أن ما يميز تجربة الجماعة الأوروبية، أنها لم تتعالَ على هذه المشكلات، ولم تحاول أن تفرض حلولاً فوقية لها، إنما اعتبرتها جزءا أساسيا من التحديات التي تواجه التجربة، وعملت بطرق مختلفة على حلها، وإيجاد كثير من الحلول التوافقية لها، والحقيقة أن تجربة الوحدة الأوروبية قد دلت على أن الوصول إلى الأهداف الكبرى، لن يتم إلا بإنجاز الأهداف الصغرى، وان شبكة التفاعلات الأفقية بين الشعوب، تحقق لهم جانبا من مصالحهم الاقتصادية وطموحاتهم المادية، مما خلق شعوراً كبيراً بالولاء والانتماء للجماعة وأجهزتها، من جانب شعوب الدول الأعضاء وحولت نظراتهم من مواطنة فردية مبنية على أسس قومية، إلى مواطنة أوروبية مع منح كل ما يترتب على هذه المواطنة من حقوق وحريات، كالتنقل والإقامة والترشيح والانتخاب وغيرها [3]

1- الجزاز جعفر، ماستريخت والصراع الأوروبي الأمريكي الخفي، دار النفائس، بيروت،1993، ص7.

2- الشبلي جمال، العرب وأوروبا رؤية سياسية معاصره، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ط1، 2000، ص138.

3- الأزعر محمد خالد،" الجماعة الأوروبية قراءه في المقومات السياسية " مستقبل العالم الإسلامي، السنة الثانية، عدد11،1993/53 ، ص30.

وهـاهي المجموعـة الأوروبيـة تبحـث بشـكل متواصـل للوصـول إلى الوحـدة الاقتصادية والسياسية، الكاملة لتصبح قطباً ذا صـناعة كبـيرة، يبحـث عـن الزيـادة مـن فعاليته وتأثيره بالعالم.

ثانياً- النظرة المستقبلية للاتحاد الأوروبي:

لم يكن يتوقع أحد أن التجربـة الأوروبيـة سـوف تكـون قـادرة عـلى بنـاء اتحـاد اقتصادي وتكتل سياسي يضم 27 دولـة، لقـد نجحـت هـذه التجربـة في صـناعة مسـيرة للتراكم الوحدوي, عبر رحلة طويلـة مـن التفـاعلات السياسـية والاجتماعيـة والثقافيـة، وكان من الصعب على كـل المحللـين أن يتوقعـوا بـأن تصـل التجربـة الأوروبيـة إلى مـا وصلت إليه من اتحاد اقتصادي، وتكتل سياسي مـن تجربـة بسـيطة ضـمت سـت دول أوروبية فقط، عام، (1957)[1].

إلا أن حقيقة مـا يميـز رحلـة بنـاء الاتحـاد الأوروبي، كانـت مزيجـا مـن السياسـة والاقتصاد، وأن أوروبا السياسية كانت في الأساس مشروعا فرنسيا سرعان ما انضمت لـه العديد مـن الـدول إلا أن ركيزتـه وعمـوده الفقـري الآن متمـثلا في المحـور الفرنسيـ – الألماني، ويبقى الضلع الثالث من أضلاع المثلث الأوروبي الكبير متمثلا في بريطانيا بعيدا عن الضلعين الآخرين، وعلى خلاف مـا يـتردد انـه لا يتخـذ موقفـا معارضـا مـن أوروبـا السياسية، وكان ذلك نتيجة لرغبته في ألا يكون مشروع أوروبا السياسي على خـلاف مـع الولايات المتحدة الأمريكيـة، التـي تـرفض الاسـتقلالية العسـكرية الأوروبيـة فضـلا عـن السياسية بطبيعة الحال، الشيء الذي يمثل عائقا وتحديا كبيرا لتجربـة الاتحـاد الأوروبي، في تحديد العلاقة مع القطب الأوحد في العالم أو الأقطاب العالمية الكبرى.

---

[1]- الشوبكي عمر، أوروبا من السوق إلى الاتحاد، مصدر سابق، ص93.

ولما كان مبدأ السيادة يعتبر العقبة الكبرى التي تحول دون تحقيق الوحدة السياسية الإقليمية، لذا فإن مهمة الساسة تنصب على ابتكار أساليب للتغلب على هذه العقبة، وقد أدرك ساسة أوروبا هذه الحقيقة بعد فشل مشروع الجماعة الأوروبية للدفاع فاتجهوا نحو توحيد النواحي الاقتصادية، التي سعت إليه كل من دول أوروبا الشرقية، وبريطانيا [1].

إلا أن مشكلة السياسة الأمنية الموحدة، تبقى قائمة يعاني منها الاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن فليس من السهل أن تجتمع الدول الأعضاء على سياسة أمنية موحدة على اعتبار أن مثل هذه القضايا تمس سيادة الدولة، ومن المشكوك فيه أن توكل الدول الأعضاء إلى الاتحاد مسؤولية حماية أمنها الخارجي.

أيضاً هناك عقبات وتحديات مثل إعادة النظر في السياسات الزراعية وسياسة المساعدات المالية لتتناسب مع متطلبات الواقع الجديد، أيضا عملية التوسع التي تعتبر جزء من السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، والتي تحكم عليه أن يضع كثير من السياسات الداخلية والخارجية للدول الأعضاء بعين الاعتبار، وهذا بحد ذاته عقبة تتطلب الجهد والمال بالإضافة إلى التحديات، على مستوى الدول الراغبة في العضوية فهي تعاني من عدم الاستقرار السياسي، والتدهور الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة وتدني مستوى الدخل ومستوى المعيشة والفقر والتخلف التكنولوجي، أيضا التحديات الاجتماعية ويقصد بها كيفية تطوير النموذج الأوروبي للمجتمع، في القرن الحادي والعشرين وكيفية معالجة التحديات الاجتماعية القائمة المتمثلة في المعدلات المرتفعة غير المقبولة للبطالة[2].

---

[1]- الجنزوري عبد العظيم، الأسواق الأوروبية المشتركة الوحدة الأوروبية، مرجع سابق، ص127.

[2]- غالي سامح، قضايا توسيع الاتحاد الأوروبي، ملف الأهرام الاستراتيجي، عدد 148، 2004، ص148.

وغيرها من المشاكل التي لا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يكون بعيدا عن التـأثر بهـا، ولكي ندرك حقيقة أن الاتحاد الأوروبي سيتغلب على هذه المشـاكل مـن دون تهويـل أو تهوين يجب أن نتذكر أن طريق الوحـدة الأوروبيـة، لم يكـن مفروشـاً بـالورود بـل ظـل محفوفاً بالعقبات والصعاب على مدى عمر التجربة الـذي تجـاوز الآن أكـثر مـن نصـف قرن، وإذا كانت العملية التكاملية الأوروبية اسـتطاعت أن تتخطـى كـل المشـاكل التـي واجهتها في الماضي, فليس هنالك ما يدل على أنها باتت عـاجزة عـن التغلـب عـلى هـذه المشاكل التي تواجهها.

ومع هذا يمكن القول أن مسيرة الوحدة الأوروبية قد نجحت في التقدم وعكست نموذجا في العمل والبناء نجح في صناعة وحدة, لم يتوقعها الكثـيرون وهـي بـذلك تقـدم رسـالة إلى العـالم بـأسره يسـتفيد مهنـا في حـال إذا رغـب في تطـوير قدراتـه، الداخليـة والخارجية.

2.2 البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي:

ليسـت المجموعـة الأوروبيـة مجـرد منظمـة دوليـة، بـل هـي بالأسـاس مشرـوع اندماجي يستهدف إحداث أكبر فرص ممكنـة لتوحيـد السياسـات الوطنيـة في كـل مـن المجالات، وبطبيعة الحال تكـوين سـوق وحيـدة, وموحـدة داخـل الفضـاء الأوروبي لـذا تعتبر المؤسسات المنبثقة عنها, ليست مجرد إطار للتفاوض بين الدول الأعضـاء، بـل إنهـا تضطلع برسم التوجهات الأوروبية، وتعتبر ملتقى المصالح الوطنية بمصالح المجموعة كما أن وجودها ناتج عن الرغبة الوطنية، مما يجعلها مستقلة عن الحكومـات، وتوجـد بـين هـذه المؤسسـات علاقـات تـداخل وتكامـل، وجميـع هـذه المؤسسـات تعـالج المسـائل والقضايا الأوروبية، بدءا من سياسة خارجية وأمنية مشتركة وانتهـاء بالمشـاكل القانونيـة المتعلقة بتوحيد المعايير الخاصة بالصحـة

النباتية [1] وهناك مؤسسات رئيسية تقوم في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي وهي،(المجلس الأوروبي،المجلس الوزاري، المفوضية الأوروبية، البرلمان الأوروبي، محكمة العدل الأوروبية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية) بالإضافة إلى عدد أخرمن المؤسسات التي تلعب أدوارا أقل أهمية.

أولاً- المجلس الأوروبي:

تم إنشاء المجلس الأوروبي عام، (1974) ويتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء ورئيس المفوضية ويساعدهم وزراء الخارجية وعضو من المفوضية، ولا يعتبر المجلس الأوروبي مؤسسة قائمة بذاتها، بل هو عبارة عن اجتماعات قمة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي[2].

ويجتمع المجلس الأوروبي على الأقل مرتين في العام تحت رئاسة رئيس دولة أو حكومة الدولة العضو التي بها رئاسة المجلس،(مجلس الوزراء) ويتلقى البرلماني الأوروبي من المجلس الأوروبي تقريرا بعد كل اجتماع يعقده المجلس وكذلك تقرير سنوي مكتوب عن التقدم الذي أحرزه الاتحاد ويلتزم المجلس بأخذ رأي كل من البرلمان الأوروبي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي دون أن يلتزم برأيهما عند استعذار التشريعات الأوروبية ويتولى المجلس الأوروبي عدة اختصاصات تتمثل فيما يلي[3]:

1- تيشوري عبد الرحمن، هل ينهي الاتحاد الأوروبي الهيمنة الأمريكية ويحقق التوازن الدولي، الحوار المتمدن، عدد 1300، 2005/5/28، ص 8.

2- نافعة حسن، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة الأوروبية، بيروت،2004، ص 190,

3- السيسي حسن صلاح الدين، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة، مصدر سابق، ص 21.

يضع خطوط السياسة العامة اللازمة لمد الاتحاد بالقوة الدافعة الضرورية لتقدمه.

يناقش الوضع الاقتصادي الأوروبي، وله دور في توجيه المسائل المتعلقة بالوحدة النقدية والاقتصادية.

يقر الخطوط العريضة السياسية للاتحاد, ويناقش العلاقات الخارجية ويضع المبادئ والخطوط العامة المشتركة للسياسة للخارجية والأمن والتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية[1].

ثانياً- المجلس الوزاري:

أنشئ المجلس الوزاري عام، (1993) وكان يطلق عليه مجلس الجماعات الأوروبية أو مجلس الاتحاد الأوروبي، وهو الإطار الذي يجتمع فيه وزراء الدول في التخصصات المختلفة وحسب الموضوع المطروح في جدول الأعمال : الخارجية، الزراعة، الصناعة،البيئة، الثقافة، التعليم، النقل، الصيد البحري .....الخ ولا يوجد خصوصية في الاجتماعات إلا لوزراء الخارجية فهم يتمتعون بوضع خاص إذ يجتمعون مرة واحدة على الأقل شهريا عدا شهر أغسطس.

يترأس كل بلد أشغال المجموعة بالتناوب كل ست أشهر، وتحضر أعمال مجلس الوزراء من طرف لجنة من الممثلين القاريين للدول الأعضاء, تساعدها لجان الخبراء المتخصصين الممثلين لكل الإدارات الوطنية، ويرتبط مجلس الوزراء بأمانة مستقرة في (بروكسل) تقوم بتنفيذ القرارات [2].

1- علام وائل، البرلمان الأوروبي، دار النهضة العربية، 1998، ص23.

2- حسين محمود، أوروبا الاثنتي عشر دولة والآخرون، مطبوعات المملكة المغربية سلسلة الدورات،الدورة 21، الرباط، 1998، ص 13.

ويناط بالمجلس الوزاري المهام التالية[1]:

المجلس هو الجهاز الذي تعبر فيه الدول الأعضاء مباشرة عن مصالحها وتدافع عن سياساتها وبناء على ذلك، فإن المهمة السياسية للمجلس هي التنسيق بين السياسات الاقتصادية العامة للدول الأعضاء، وحل الخلافات بينها وبين الأجهزة الأخرى.

المجلس هوا لجهاز الرئيسي المنوط به وضع التشريعات للاتحاد، فيتخذ المجلس وحدة القرار النهائي في اغلب التشريعات، ويشترك مع البرلمان في إقرار بعض التشريعات.

يمنح المجلس المفوضية بخصوص القوانين التي يتخذها سلطات لتنفيذ هذه القوانين.

يقر المجلس – مع البرلمان – ميزانية الاتحاد.

يعقد المجلس اتفاقيات مع الدول الأجنبية.

ثالثاً- المفوضية الأوروبية:

تعتبر المفوضية التجسيد لفكرة الاندماج الأوروبي، وإطار للتعبير عن مصالح الاتحاد ككل, وتعتبر إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي لذلك تقع في قلب نظام حكم الاتحاد وقد تم إنشاؤها بمقتضى معاهدة دمج السلطات التنفيذية للجماعات الأوروبية الثلاث، (الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والجماعة الاقتصادية الأوروبية، والجماعة الأوروبية للطاقة النووية) والتي دخلت حيز التنفيذ عام، (1967) ويوجد مقر للمفوضية في (بروكسل) ببلجيكا، وتتمتع

[1]- بسيوني هاشم عبد الرؤوف، المفوضية الأوروبية الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي، دار النهظة العربية، القاهرة، 2005 ، ص36ص 39 ص40.

المفوضية بقدر كبير من الاستقلال في أداء مهامها، ولذلك فهي تمثل مصلحة الجماعة الأوروبية ككل ولا تمثل أية مصلحة وطنية للدول الأعضاء، وبالتالي فهي لا تتلقى أية تعليمات من هذه الدول[1].

وتتألف المفوضية الأوروبية من هيئة المفوضين، والمجالس الاستشارية وعدد كبير من الإدارات العامة بالإضافة إلى عدد كبير من الإدارات الخاصة، هذا وتمثل هيئة المفوضين، (الرئيس والأعضاء) والمجالس الاستشارية الجهاز السياسي للمفوضية أما الإدارات العامة والإدارات الخاصة فهي تمثل الجهاز الإداري للمفوضية، ويتم تعين أعضاء المفوضية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويعين رئيس المفوضية لمدة خمس سنوات أيضا ويسمى، (المفوض الأوروبي) ويتم تعينهم رسميا من قبل البرلمان الأوروبي, وتجتمع المفوضية مرة واحدة أسبوعيا كهيئة جماعية وتأخذ قراراتها بالأغلبية البسيطة[2].

وتمارس المفوضية في الاتحاد الأوروبي وظائف وصلاحيات ذات أبعاد متعددة تشمل:

أولا: التشريع، فالمفوضية هي المخطط والمبادر بإعداد كافة المقترحات اللازمة للمحافظة على قوة الدفع في حركة التكامل الأوروبي, والعمل على تطويرها باستمرار وذلك من منطلق أنها الجهة المسئولة في المقام الأول عن كل ما هو مطلوب لإنجاح العملية التكاملية[3].

1- بسيوني هاشم عبد الرؤوف، المفوضية الأوروبية الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي، مصدر سابق، ص 54.

2- محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001، ص 27.

3- نافعة حسن، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، عدد 157، 2004، ص 82 .

ثانيا: التنفيذ، للمفوضية أيضا دور تنفيذي يتمثل في القيام بالإشراف على إدارة عدد من سياسات الجماعة ولها السلطة العليا في هذه المجالات مثل السياسة والزراعة وسياسة المنافسة وإدارة صناديق التمويل مثل, الصندوق الاجتماعي والصندوق الإقليمي.

ثالثا: مراقبة التنفيذ، حيث تتولى دور الحارس للتأكد من تطبيق التشريعات والاتفاقيات التي يتبناها الاتحاد، وان ذلك يتم على الوجه الملائم وفي حالة الإخلال بهذه الالتزامات يمكن للمفوضية أن تتدخل بل أن تلجأ إلى محكمة العدل الأوروبية ضد الطرف الذي أخل بالالتزام[1].

رابعاً- البرلمان الأوروبي:

أسس البرلمان الأوروبي في عام، (1957) ونصت معاهدة أمستردام على أن عدد أعضاء البرلمان الأوروبي لن يزيد على (700) عضو والسبب في ذلك يرجع إلى أن زيادة عدد الأعضاء عن (700) عضو فيه مغالاة كما أنه سيؤثر على فعالية البرلمان ذاته, ويمارس أعضاء البرلمان عملهم باستقلال عن دولهم فهم غير ملزمين بأية تعليمات أو توجيهات من أية دولة.

ووحدة العضوية في البرلمان الأوروبي -مثل المفوضية - خمس سنوات وينتهي عمل العضو بالوفاة أو الاستقالة أو سقوط العضوية[2].

وهناك رئيس منتخب للبرلمان وأربعة عشر نائبا للرئيس وخمسة أعضاء مسئولين عن الشؤون الإدارية والمالية وتستمر مدة ولايتهم جميعا لمدة عامين

[1]- العتيبي عبد الله مسلط، العلاقات الخليجية الأوروبية، 1988- 2003،رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية،2004 ، ص 41 .

[2]- علام وائل، البرلمان الأوروبي، مرجع سابق، ص 40.

ونصـف، ويعقـد البرلمـان الأوروبي 12 جلسـة بكامـل أعضـائه كـل سـنة في، (ستراسبورغ) بينما تعقد الجلسات الأخرى في بروكسل[1].

وتتمثل أهم الاختصاصات التي يمارسها البرلمان الأوروبي في الآتي:

يعتبر الدور الذي يلعبه البرلمان الأوروبي بمثابة القـوة السياسـية المحركـة للاتحـاد الأوروبي, فالبرلمـان يعمـل عـلى خلـق المبـادرات المختلفـة لتطـوير سياسـات الجماعـة الأوروبية.

يمارس البرلمان سلطة إشرافية على تعيين أعضاء المفوضية الأوروبية وإقالتهم، كـما أنه يناقش أعمال المفوضـية ويراقـب الإدارة اليوميـة للسياسـات الأوروبيـة عـن طريـق توجيه أسئلة شفهية ومكتوبة للمفوضية والمجلس.

يستطيع البرلمان تشكيل لجان تحقيق، كما يفحص الشكاوي التـي تقـدم لـه مـن قبل مواطني الاتحاد.

يشكل البرلمان مع المجلس الأوروبي هيئـة خاصـة بالميزانيـة والبرلمـان وهـو الـذي يصوت على اعتماد الميزانية السنوية، ويراقب تنفيذها.

يعتـبر الاختصـاص الـرئيس للبرلمـان الأوروبي هـو إصـدار التشر ـيعات الخاصـة بالاتحاد[2].

---

[1]- عامود أبو محمد، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، عدد 157، 2004 ،ص78 .

[2]- بسيوني هاشم عبد الرؤوف، المفوضية الأوروبية الحكومة الأوروبية للاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص33 ص34 .

خامساً- محكمة العدل الأوروبية:

تتكون محكمة العدل الأوروبيـة مـن 13 قاضـيا يعـاونهم 6 محـامين وجمـيعهم تعينهم حكوماتهم لمدة 6 سنوات، ويجري تغيير جـزئي في عضـوية المحكمـة كـل ثـلاث سنوات وينظر هؤلاء القضاة في مـدى موافقـة الإجـراءات المتخـذة للقـوانين المنبثقـة في المعاهدات، وتتم المداولات فيها بطريقة سرية وتعتبر قـرارات المحكمـة لهـا ولا يتسـنى معرفة الرأي الشخصي لكل قاض، ولو كان مخالفا للأغلبية.

ومن شان هذا أن يحقق أكبر قدر من الاستقلال للقضاة ويبعد عنهم كـل ضـغط سياسي[1].

أيضا لا يجوز للقاضي الجمع بين صفته كقاضٍ وبـين أي منصـب سـياسي أو إداري أثناء فترة عمله بالمحكمة، ويوجد مقر المحكمة في (لوكسمبورغ) ويتمثل الدور الرئيسي للمحكمة في ضمان تفسير المعاهـدات الأوروبيـة، وتطبيقهـا وفقـا للقـانون وذلـك مـن خلال القضايا المرفوعة من قبل الأفراد أو الشركات أو الدول الأعضاء ضد الأجهزة أو مـن قبل جهاز آخر أو من قبل المفوضية ضد دولـة عضـو وتبـاشر المحكمـة اختصاصـها عـن طريق الوسيلتين الآتيتين:

الأولى: الدعاوى المباشرة التي يمكن رفعها مباشرة أمام المحكمة من قبل المفوضية أو من قبل أجهزة الاتحاد الأخرى أو من أي دولة عضو أما القضايا المرفوعة مـن الأفـراد والشركات, فترفع مباشرة أمام المحكمة الابتدائية.

الثانية: القرار التمهيدي للمحكمة والذي تطلبه محكمة وطنية في الدول الأعضاء عندما تحتاج إلى قرار حول مسألة تخص قانون الاتحاد[2].

[1]- عامود ابو محمد، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص78.

[2]- بسيوني هاشم عبد الرؤوف، المفوضية الأوروبية الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص43ص44.

وتعتبر قرارات المحكمة ملزمة لكل الدول والمؤسسات في الاتحاد الأوروبي، ويجب التفرقة بين محكمة العدل الأوروبية وهي إحدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وهي تضم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى دول أوروبية أخرى، وهي تنظر فقط في قضايا حقوق الإنسان ومقرها (ستراسبورغ) ولا تعتبر إحدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

سادساً- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية:

انبثقت هذه اللجنة - كمعظم مؤسسات الجماعة الأوروبية - من رحم المجتمع الأوروبي للفحم والصلب، فقد أنشأت هذه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية عام (1957) تتكون هذه اللجنة من 222 عضوا مقسمين إلى ثلاث مجموعات هي: أصحاب الأعمال، والعمال، وجماعات مصالح أخرى (فلاحين، ممرضين، مهنيين، ممثلين للمستهلكين، الجماعة العلمية، وجماعة المدرسين، الجمعيات التعاونية، العائلات والحركات البيئية)[1].

ويعين الأعضاء فيها لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، وهم يمارسون عملهم في استقلال تام وتجتمع اللجنة كل شهر في، (بروكسل) ويجب استشارتها قبل إصدار عدد كبير من القرارات كما يمكنها أن تدلي بالآراء بمبادرة خاصة منها، فهي تدلي بحوالي 70 رأياً في المتوسط كل سنة[2].

أما بالنسبة لرئيس اللجنة فإنه يتم اختياره من قبل الأعضاء ويشغل منصبه لمدة عامين وعادة ما يتم تبادل مقعد الرؤساء بين المجموعات الثلاث ومقر اللجنة

---

[1]- عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1986، ص92.

[2]- بسيوني هاشم عبد الرؤوف، المفوضية الأوروبية الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص48.

في بروكسل وتجتمع ثلاث مرات شهريا ورأي اللجنة غير ملزم للأعضاء في الاتحاد لكن تأثيرها يظهر في التشريعات الفنية.

3.2 صياغة السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية:

لقد أصبح واضحا لدى متابعة الحركة التكاملية الأوروبية بان أوروبا مجدة في طريقها إلى الوحدة الاقتصادية والمالية، ومازالت حتى اليوم تفتقد ركنا وحدويا هاما يعد العمود الفقري الذي سيعطيها الثقل الذي تتطلع إليه، وهو أن تكون مجهزة بصرح متين من سياسة خارجية قائمة على استقلالية التحرك الدفاعي عند أوروبا الموحدة وليس أدل على هذا الاقتصاد العام والأساسي لحركة التكامل الأوروبي تجاه أحداث 11 سبتمبر فقد اتسمت هذه الردود بالفردية بينما كان من المتوقع بان تعبر أوروبا الموحدة عن موقفها تجاه هذه الأحداث بشكل جماعي ووحدوي [1].

حددت اتفاقية ماسترخت معالم صنع السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، وهذه السياسة ليست سياسة جماعية وإنما نتاج التعاون بين الحكومات مما يعني انه من الصعب أحيانا الوصول إلى ما هو أكثر من القاسم المشترك الأعظم بين الدول الأعضاء، وان السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في شكلها الحالي هي مرحلة على طريق طويل قطعه الاتحاد الأوروبي فقد كانت صياغة سياسة خارجية واضحة مشتركة بشكل خاص مهمة شاقة اصطدمت بها عملية التوحد الأوروبي منذ بدايتها تقريبا [2].

وقد خصص الباب الخامس من معاهدة الاتحاد الأوروبي لتوضيح السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وجاءت صياغة أهداف السياسة الخارجية والأمنية

[1]- العتيبي عبد الله مسلط، العلاقات الخليجية الأوروبية، مرجع سابق، ص38

[2]- الحارثي سلطان منير، السياسة الخارجية السعودية تجاه الاتحاد الأوروبي 1990- 2003، الواقع والتطلعات، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2005، ص39.

في عبارات عامة مثل, حماية القيم الهامة وحماية المنافع الأساسية للاستقلال الاتحاد والمحافظة على السلم وتقوية الأمن العالمي طبقا لميثاق الأمم المتحدة ونشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وجاء في الاتفاقية أن هدفي الاتحاد هما:

إرساء تعاون منتظم بين الدول الأعضاء، بخصوص سياستها الخارجية.

الاضطلاع بتحركات مشتركة في المجالات التي تتوخى فيها الدول الأعضاء منافع مشتركة [1].

وقد حاولت معاهدة الاتحاد الأوروبي ماسترخت تطوير آلية التعاون السياسي بين الدول الأعضاء، وبخاصة أن فترة التسعينات أوضحت أن آلية التعاون السياسي القائمة غير قادرة على توفير الاستجابة الأوروبية المناسبة لعدد من الأزمات مثل, انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج والحرب الأهلية الأوروبية في يوغسلافيا[2].

ويمكن القول أن نظام اتخاذ القرار في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد ليس نظاما موحدا يشبه أنظمة الدول القومية، بمعنى أن عملية اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي لا تتبع المنهج الفوق الوطني بشكل كامل، فهي صيغة وسط بين هذا المنهج فوق وطني من جانب ـ والتعاون بين الحكومات من جانب آخر، وهذه الصيغة مزيج من احتكار سلطة إصدار الأحكام شبه التشريعية الموكلة لمجلس الوزراء، الذي يمثل الدول الأعضاء الذي يتخذ قراراته إما بالإجماع أو بالأغلبية المشروطة ومن جانب آخر البرلمان الأوروبي الذي يتمتع إلى حد ما بسلطة التعديل والاعتراض فهو المؤسسة الثالثة من مؤسسات الاتحاد الأوروبي

1- الجزاز جعفر، ماستريخت والصراع الأوروبي الأمريكي الخفي، مرجع سابق، ص35.

2- محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي ، مرجع سابق، ص37.

وتقوم محكمة العدل الأوروبية بدور الحارس على قانون الجماعة الـذي ينطبـق بشكل مباشر داخل الدول الأعضاء[1].

ومن خلال ما تقدم فان عملية تطوير السياسة الخارجية والأمنية المشتركة يحتاج إلى التقاء المصالح المشتركة والملموسة للدول الأعضـاء الرئيسـية، في الوقـت الـذي تـدرك فيه الدول الأعضاء بان المصلحة المشتركة تستحق التضحية بالاسـتقلالية الوطنيـة، فإنهـا سوف تقدم على اتخاذ القرار المنكر للذات بالمشاركة في السيادة على سياستها الخارجيـة فقط في حال اعتبار مكاسب العمل المشترك كبيرة لدرجة تستحق التضحية بالسـيادة,س وان الحديث عن بلورة سياسة خارجية والأمنية مشـتركة للاتحـاد الأوروبي تكـون مـؤثرة وفعالـة يتوجـب أن تتـوفر القـوة العسـكرية اللازمـة لـدعم مبـادرات الاتحـاد الأوروبي الدبلوماسية والاقتصادية، وجرت عدة محاولات لبنـاء قـوة عسـكرية أوروبيـة مسـتقلة خاصة من قبل فرنسا وألمانيا في الوقت الذي كانت فيه دول أخرى على رأسـها بريطانيـا تقاوم الإقدام على أي شيء مـن شـأنه أن يهـدد دور النـاتو الرئيسيـ في الـدفاع والمجـال العسكري أو العلاقة الثنائية مـع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وبالتـالي يمكـن القـول أن التعاون في مجال السياسة الخارجية والأمنية غير المدعوم بـالقوة العسـكرية لا يسـتطيع تحقيق غاياته[2].

ويمكن القول أن هنالك أوجه نجاح وفشل للسياسة الخارجية والأمنيـة المشـتركة، فهي تخضع لمسألة أساسية، وهي ما عبر عنه الأمين العـام خـافير سـولانا عنـدما أجـاب على سؤال حول هذا الموضوع حيث قـال " أن هذه السياسة

[1]- إبراهيم عوض، التكامل الأوروبي والبحر المتوسط ، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2000، ص10.

[2]- جوردون فيليب، سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة، عدد 26، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1997، ص16.

حديثة وهي في حد ذاتها عملية في طريقها إلى التكوين، ثم أن الوقت غير مناسب للتقييم وكشف الحساب خاصة وان هذه السياسة حاليا في طريقها إلى التحول العميق والدعم الذاتي[1]"

أما عن المراحل التي قطعتها هذه السياسة وتعتبر جديدة بالذكر والتقدير منها:

إن الاتحاد قد نجح في إقامة صرح من المواقف والسياسات المشتركة مثلا (95%) من النصوص التي طرحتها منظمة الأمم المتحدة كان يتكلم بصوت واحد.

أصبحت هذه السياسة لها كيان بعد أن كانت لا تتعدى مرحلة التعاون السياسي.

أما عن التحديات التي تواجه هذه السياسات، فهي تخص القدرة على جمع الأنشطة المتفرقة التي تقوم بها داخل وحدة مستقلة من اتفاقيات للتعاون الاقتصادي ومن المعونة الإنسانية والمعونة من اجل التنمية ومن عملية إعادة البناء العسكري[2].

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن الحديث عن سياسة خارجية وأمنية مشتركة للاتحاد الأوروبي ما زال مبكرا، وإنها مازالت تتبع منهج التعاون بين الحكومات وهي في الواقع عملية تبادل المعلومات والتنسيق والتشاور والتعاون، فيما بينها, حيث تحدد الدول الأعضاء أهدافها الخاصة على ضوء مصالحها الوطنية، وهي لا تقوم بتحرك مشترك إلا إذا رأت له ضرورة أو يتم تحديد نطاق كل تحرك وأهدافه وإجراءاته وفترة تنفيذه في كل حالة على حدة، وتبقى أدوات

---

[1]- الاصفهاني نبيه، أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية المشتركة، مجلة السياسة الدولية، عدد 148، 2002، ص137.

[2]- الاصفهاني نبيه، أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية المشتركة، المرجع السابق، ص137.

السياسة الخارجية والأمنية في أيدي الدول الأعضاء وتحتفظ الدولتان دائمتا العضوية في مجلس الأمن بصلاحيتها حتى وان كان عليها أن تدافعا عن مواقف الاتحاد الأوروبي ومصالحه.

يتضح من ذلك أن الفاعلين الأساسيين في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة هم الدول الأعضاء فقط وانه ما زال على الفاعلين الخارجيين أن يتعاملوا مع الاتحاد بشكل وحدوي.

4.2 الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الجديد:

لقد سار الاتحاد الأوروبي نحو الوحدة، بعد توقيع معاهدة ماسترخت الشهيرة وظهر الاتحاد الأوروبي كتله عملاقة تقوم في ثناياها مجموعة من أكثر بلدان العالم قوة وغني وتطرح نفسها مشروع قطب مؤهل لإعادة التوازن إلى الساحة الدولية التي اختل توازنها بشكل واضح في البداية التسعينات، مع سقوط الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة قطبا أحاديا لا يتواني عن فرض إرادته على حلفاء الأمس القريب، ويطمح القادة الأوروبيين اليوم وبعد تلك المسيرة العظيمة التي تكللت بالوحدة الاقتصادية والسياسية إلى حد ما إلى آن يخلق الاتحاد الأوروبي توازنا في النظام الدولي الجديد يمنع سيطرة قوة واحدة عليه كما هو الحال الآن وان أوروبا لابد آن يكون لها كلمة أقوى لاسيما بعد انضمام جميع الأوروبيين إلى الاتحاد النقدي الأوروبي لتصبح القوة الأولى في العالم[1].

ومنذ بداية الثمانينات بدأ يتزايد تأثير الاتحاد الأوروبي في الشؤون العالمية بشكل مستمر، مما أدى إلى آن يتوقع الكثير من المحللين آن يتحول الاتحاد الأوروبي إلى قطب جديد على الساحة الدولية بما انه يمتلك الكثير من مقومات

[1]- تيشوري عبد الرحمن، هل ينهي الاتحاد الأوروبي الهيمنة الأمريكية ويحقق التوازن الدولي، مرجع سابق، ص2.

القوة الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية وفيه دولتان نوويتان تملكا حق الـنقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي, وقد تمكن في نصف عقد من الـزمن مـن اجتيـاز عقبـات هائلة في مسيرة توسعه ليضم اليوم سبعا وعشرون دولـه كانـت معظمهـا إمبراطوريـات وقوى عظمى عبر التاريخ كل هذا أدى إلى آن ينظر المهتمين بان يظهر الاتحـاد الأوروبي قوة دولية عظمى[1].

ونتيجة للتغيرات التي حدثت في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكيك الاتحاد السوفيتي في عام، (1991) هذا أدى إلى آن تنتهج أوروبا سياسات جديدة كانـت نقطة انطلاقها زوال التهديد السوفيتي الذي كان استمر لعقود طويلة على حدود أوروبا فانـه يمكـن لأوروبـا آن تصـبح قطبـا دوليـا كبـيرا لـه سياسـاته الاقتصـادية والخارجيـة والدفاعية المشتركة, وتجسد هذا الفكر على حقيقته في مؤتمر ماسترخت عام, (1991)[2].

وقد نجحت الجماعة الأوروبية بان يكـون لهـا وزن كبـير في الشـؤون الاقتصـادية العالمية حيث أصبحت أوروبا أكثر جاذبية بالنسبة للاستثمارات العالمية, منذ أصـبح مـن المسلم به أنها ستتحول إلى وحدة اقتصادية، بصرف النظر عن التاريخ الذي سـيتم ذلـك فيه[3].

أيضا نجحت الجماعة الأوروبية بحلول عام، (1993) في تحقيق مشروع السوق الأوروبية المشتركة بعد أن استطاعت أن تحرر تجارتها، كما أدى التكامل الاقتصادي فيما بينها إلى تحقيق زيادة كبيرة في إجمالي صادراتها إلى الخارج

[1]- الخميس غسان، العوامل المعوقة لفاعلية السياسة الأوروبية في الشرق الأوسط، مجلة الدفاع الوطني، 23- 3 – 2006، ص12.

[2]- عبد العظيم خالد، مجلة قرآءآت استراتيجيه، السنة الحادية عشرة، عدد1، 2006، ص13.

[3]- ابرهارد راين، أوروبا 1992 والنظام العالمي، مجلة الباحث العربي، عدد20، 1989، ص24.

لتصبح الجماعة الأوروبية اكبر مصدر في العالم حسب التقرير السنوي لمنظمة، (الجات) أيضا يعتبر الاتحاد الأوروبي اكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغ حجم التجارة بينهما عام، (1995) مبلغ 256 مليار دولار وحيث استوردت الولايات المتحدة من الاتحاد الأوروبي ما قيمته 132 مليار دولار أي ما يشكل نسبة، (18%) من إجمالي الواردات الأمريكية، وصدرت الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي ما نسبته، (21%) من صادراتها كما أن كلا الطرفين يعتبر أهم مَصدر للاستثمار المباشر بالنسبة للطرف الآخر, فقد بلغ إجمالي استثمار الاتحاد الأوروبي في الولايات المتحدة الأمريكية 274 مليار دولار بنهاية عام،
(1994) وبلغ إجمالي استثمار الولايات المتحدة في الاتحاد الأوروبي مبلغ 251 مليار دولار[1].

إن هذه العلاقة العضوية المتكافئة في المجالين التجاري والاستثماري ممكن أن تذيب الفوارق النسبية الأمريكية على المستوى الكوني, وتجعل كل طرف ند للآخر، إلا أن وجود دور فاعل في النظام العالمي الجديد للاتحاد الأوروبي وإمكانية بروزه كقطب فاعل في النظام الدولي يعتمد على ما يلي:

أولاً- قدرة الاتحاد الأوروبي على المنافسة الاقتصادية:

لقد أرست معاهدة "ماسترخت" عدة معايير لتحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية فأوجبت عدة شروط لتحقيق التقارب بين الدول الأعضاء وهي: أن تكون معدلات التضخم في حدود نحو، (1,5%) وان لا يزيد معدل الفائدة عن، (2%) في جميع الدول الأعضاء مقارنة بأضعف ثلاث دول في المجموعة وان لا تزيد نسبة

[1]- فؤاد مطر، النظام العالمي الجديد بين عقدة القوة الأمريكية والمفاجآت الأوروبية والأوسطية، مجلة الباحث العربي، عدد 44، آذار، 1997، ص18.

العجز في الموازنة العامة للدول عن، (3%) من إجمالي الناتج القومي وان لا تزيد قيمة الدين العام عن (6%) من الناتج القومي[1].

وجاء توقيع معاهدة ماسترخت حتى يضطلع الاتحاد الأوروبي بدوره في الشؤون الاقتصادية والسياسية الدولية حيث جاء في البيانات الفرنسية الخاصة بالاستفتاء على المعاهدة،حتى يتمكن الاتحاد الأوروبي من القيام بدوره في العالم الحديث، يجب عليه أن ينتقل لمرحلة إنشاء أوروبا موحدة اقتصاديا وماليا، وتطوير سياسة خارجية، وتأمين الاستقرار والأمن للأعضاء والمشاركين في هذا الاتحاد[2].

واستهدفت المعاهدة جملة من الأهداف كان منها، إقامة سوق أوروبية موحدة حيث تحدد عام، (1993) كتاريخ لإنشائها وإصدار عملة أوروبية موحدة (اليورو) في عام، (1998) أصبحت العملة الموحدة لأحد عشرة دولة أوروبية، كذلك إنشاء البنك المركزي وهذه خطوات تم تنفيذها.

ويمكن القول أن التوجه اخذ طابعا مؤسسيا عندما اقر رؤساء الدول والحكومات إنشاء الاتحاد الاقتصادي والمالي في معاهدة ماسترخت وهكذا تقرر الانتقال إلى مرحلة جديدة في بداية شهر يناير عام، (1994) وتعتبر هذه المرحلة الثانية حيث التزمت الدول بالبحث عن سبل التوافق بين سياستها النقدية وإحداث معهد أوروبي والتحضير لتأسيس البنك المركزي الأوروبي.

1- الحسامي محمد مفلح، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط (1990–1999)، القاهرة، رسالة دكتوراه، ص40-41.

2- الجزاز جعفر، ماستريخت والصراع الأمريكي الأوروبي الخفي، مرجع سابق، ص76.

كل هذا من شانه أن يؤدي بأوروبا النقدية إلى مرحلة ثالثة تقرر أن تبدأ في شهر يناير عام، (1997) وذلك على أساس ما ستصل إليه المجموعة الاقتصادية الأوروبية من تحديد عدد الدول القادرة على العمل بالعملة الموحدة[1].

ولاشك بان المجموعة الاقتصادية في ظل الوحدة النقدية الأوروبية واستقرار قيمة العملة يجعل الاقتصاد الأوروبي مستقرا غير خاضع لتقلبات النظام النقدي العالمي.

ويمكن القول إن النظام النقدي الأوروبي بدا في عام، (1999) باثنتي عشر دولة عدت بمثابة النواة الأولى للوحدة النقدية الأوروبية[2]، ليشكل فيما بعد العديد من المزايا الاقتصادية كتوسيع نطاق السوق ليظم حوالي 320 مليون نسمة، والتمتع بمزايا الشركات الكبرى وخفض نفقات الإنتاج ورفع معدلات الربحية وهذا كله سيزيد من قدرة المؤسسات الاقتصادية الأوروبية على المنافسة في الأسواق العالمية، وبلغ الناتج المحلي لدول الاتحاد مجتمعة ما نسبته، (22,4%) من الناتج العالمي عام، (1997) مقارنة بالناتج الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية الذي بلغ، (27,5%) من الناتج العالمي للعام نفسه، ووفقا لبيانات البنك المركزي في تقريره عن التنمية في العام، (1998-1999) بلغ قيمة صادرات الاتحاد الأوروبي متحدة 1680 مليار دولار في عام، (1997) بما يشكل، (30,4 %) من الصادرات العالمية للعام نفسه مقارنة بالصادرات الأمريكية.

أما واردات الاتحاد الأوروبي فقد بلغت (1535,3) مليار دولار بحيث تمثل (27,3%) من الواردات العالمية للعام نفسه مقارنة بالواردات الأمريكية التي بلغت

---

[1]- ولعلو فتح الله، أوروبا ألاثنتي عشرة دولة من المجموعة إلى الاتحاد، الرباط، 1992، ص49.

[2]- نيللي كمال الأمير، العرب واليورو: آثار محتملة ودروس مستفادة، مجلة المستقبل العربي عدد306، 2004، ص196.

قيمتها (898,7) مليار دولار وتوازى بنحـو (16%) مـن الـواردات العالميـة، وبلـغ الفائض في الميزان التجاري لدول الاتحاد الأوروبي عام،(1997) 4 مليار دولار بينما وصـل العجز في التجارة الخارجية الأمريكية لصالح الدول الأخـرى إلى 145 مليـار دولار وفي مـا يتعلق بالخدمات كالنقل والمواصلات والسـياحة والأعـمال المصرـفية والتـامين فـإن دول الاتحاد الأوروبي تتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية بنحو الضعف[1].

ويتوقــع أن يصــل عــدد دول الاتحــاد الأوروبي إلى 29 دولــة بحلــول عــام، (2010م) وسيكون في هذا الموعد قد وقعت اتفاقيات مشاركة مـع 14 دولـه متوسـطية غير أعضاء وإنشاء منظمة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي بعد ذلك يتوقع لهـذا التكتـل أن يكون اكبر تجمع في العالم واكبر سوق واكبر منتج[2].

ثانياً- قدرة أوروبا على إنشاء نظام دفاعي مشترك:

إن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة هي مرحلة على طريق طويل قطعه التكامل الأوروبي, فقد تم طرح هذه السياسة جانبا لبعض الوقت عندما أجهضت مشروع الجماعة الدفاعية والأوروبية في عام، (1954) وهو المشروع الذي اقترحه رئيس الوزراء الفرنسي في الخمسينات وتم رفضه ولم يصادق عليه من قبل البرلمان الفرنسي، وقد كانت أول محاولة ناجحة بعد فشل جماعة الدفاع الأوربية ما يسمى (التعاون السياسي) الذي كان عام، (1970) بين وزراء خارجية

---

[1]- الحسامي محمد مفلح، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية السلمية، مرجع سابق، ص41ص42.

[2]- شعبان محمد، زعامة العالم في القرن القادم هل هي حكر للولايات المتحدة أم صراع مع الدور الأوروبي، مجلة الباحث العربي، عدد44، آذار، 1997، ص19.

الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة الأوروبية لتبادل المعلومات وتنسيق سياسات دولهم الخارجية قدر الإمكان[1].

ومع تحول الجماعة الأوروبية إلى اتحاد أوروبي بعد اتفاقية ماسترخت التي استهدفت عند انعقاد قمة روما عام، (1992) تم دعم العلاقة بين اتحاد أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي, كما كلفت الدول بوظائف ازدادت أهميتها مع مرور الوقت حتى تصبح في المستقبل أداة فاعلة من اجل تحقيق سياسة مشتركة للدفاع وفي نهاية الأمر الوصول إلى نظام دفاعي أوروبي مشترك[2].

وحقيقة القول أن تعابير الدفاع والأمن والسياسة الخارجية لم تظهر بوضوح إلا في معاهدة ماسترخت التي تحدثت عن " سياسة خارجية وأمنية مشتركة " باعتبارها إحدى الركائز الثلاث للعملية التكاملية الأوروبية، وقد حاولت المعاهدة أيضا تطوير آلية التعاون السياسي بين الدول الأعضاء بعد اكتشاف فشل الآلية القديمة وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي, فقد كان أقصى ما قدمته الآلية القديمة هو وضع معايير مشتركة للاعتراف بالدول الجديدة الناتجة عن انهيار الاتحاد السوفيتي لذا تم في معاهدة الاتحاد الأوروبي ما سترخت الاتفاق على التطوير التدريجي لسياسة مشتركة في مجال الأمن تقوم على تحقيق عدة أهداف[3]:

الحفاظ على القيم المشتركة والمصالح الرئيسة واستقلال الاتحاد الأوروبي.

تقوية أمن الاتحاد الأوروبي ودوله.

---

[1]- محمد احمد مطاوع، تطوير سياسة دفاعية وأمنية مشتركة في أوروبا، مجلة السياسة الدولية، عدد157، 2004، ص106.

[2]- الاصفهاني نبيه، مستقبل تطلعات الأمن الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، عدد، 128، 1997، ص150.

[3]- محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص38.

الحفاظ على السلام العالمي وتدعيم الأمـن الـدولي, في إطـار التوافـق مـع ميثـاق الأمم المتحدة.

تدعيم التعاون الدولي.

تدعيم الديمقراطية وحكم القانون والتأكيد على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إلا انه يمكن القول أن مع كل ما توصـلت وسـعت إليـه هـذه المعاهـدة، إلا انـه هنالك عقبات تقف في وجه السياسة الدفاعية والأمنية للاتحاد الأوروبي والتـي ارتبطـت معظمها بالعلاقة بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو وتمثلت هذه العقبات في[1].

تنظيم الحوار بين ملـف النـاتو والاتحـاد الأوروبي،عـلى العلاقـات المسـتقبلية بـين السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية وحلف الناتو باعتبارهما يـتحملان مسـؤولية الأمـن الأوروبي.

وضع أو مكانة دول حلف الناتو الغـير أعضـاء في الاتحـاد الأوروبي, وأيضـا الـدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي.

لذا يظهر أن وجود سياسـة دفاعيـة مشـتركة للاتحـاد الأوروبي تتمثـل في محاولـة أيجاد استقلالية حقيقية عـن حلـف النـاتو بمـا انـه هـو المنـازع مـن الناحيـة الداخليـة بالإضافة إلى مقاومة الهيمنة الأمريكية، التي فرضت عليهـا منـذ نهايـة الحـرب العالميـة الثانية بسبب قيام الأخيرة بدور فاعل في التعاون مع بريطانيا في

[1]- محمد احمد مطاوع، تطوير سياسة دفاعية مشتركة في أوروبا، مرجع سابق، ص109.

تحرير أوروبا من المحـور وهزيمـة النازيـة، فضـلا عـن تطويـق عنقهـا بالمشروع الاقتصادي الكبير " مارشال "[1].

لذا يتطلب من أوروبا للوصول إلى سياسة دفاعية مشتركة التغلب عـلى العقبـات هذه ليكون لأوروبا دورا هاما في النظـام الـدولي وفي رسـم وتخطـيط السياسـة الدوليـة والمواقف الأوروبية اتجاهها.

[1]- كمال رشيد، السياسة الأوروبية المستقلة وأثرها على الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، عدد، 156، 2004، ص237.

الفصل الثالث
الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية

الفصل الثالث
الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية

يتناول هذا الفصل الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية، من خلال المواقف السياسية له، ودوره ومدى فاعلية السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، والتعرف على العناصر الحاكمة لهذه الفاعلية من خلال دراسة المحددات التي تشكلت في ضوئها سياسة الجماعة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، ويقصد بالمحددات: تشكيل سياسة الجماعة، المتغيرات أو العوامل التي تفاعلت بتأثيراتها على جذور السياسة الأوروبية وتوجهاتها نحو القضية الفلسطينية أيضا دراسة الأدوات التي استخدمها للحد من هذه المعوقات والمحددات وقد تم تقسيم هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

1.3 المواقف السياسية للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية.

ما زالت المواقف السياسية للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية تواجه قيودا وضغوطا كثيرة، طرحت تأثيراتها على السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية والذي يبدو واضحا إلى هذه الفترة هو أن دول الاتحاد الأوروبي ما زالت إلى حد ما لا ترغب بإحراج الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة بريطانيا، ومع كل هذا يظهر حظ وافر للقضية الفلسطينية في السياسة الخارجية لجماعة الاتحاد الأوروبي الذي ارتبط بالحوار العربي الأوروبي الذي بدا في عام،(1973) والذي وجد فيه العرب مدخلا مناسبا لمناقشة القضايا السياسية، وتمثل الهدف الأساسي للدول العربية في محاولة حث دول الاتحاد الأوروبي على الالتزام

بالقضية الفلسطينية، ومعارضة الاحتلال الإسرائيلي وإتباع سياسة تضع حدا لعمليات التوسع الإسرائيلي، ومنع وصول السلاح إلى إسرائيل[1].

وكان سبب تركيز الجانب العربي على الجانب السياسي يستجيب في الحقيقة إلى هدفين:

أولا: مساعدة الشعب الفلسطيني على استرجاع حقوقه.

ثانيا: الحفاظ على استقرار المنطقة.

ومع أن دول الاتحاد الأوروبي كانت تقلل في تلك الفترة من أهمية الجانب السياسي وتسعى إلى الجانب الاقتصادي في الحوار، إلا انه لا يمكن القول بصورة حاسمة أن العرب يريدون التحدث عن الجانب السياسي، بينما الأوروبيين يريدون التحدث عن الجانب الاقتصادي فقط، وهذا ما يؤكده تبني وزراء الخارجية الستة في الجماعة الأوروبية آنذاك وثيقة شومان التي تستند إلى قرار الأمم المتحدة رقم (242) إلا أن التردد ظل واضحا في مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية إلى أن جاء عام،(1980) ليشكل منعطفا في مواقف الاتحاد الأوروبي المتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي، ذلك بدأ مع زيارة الرئيس الفرنسي في ذلك العام، (جيسكار ديستان) إلى الخليج في آذار(1980) حيث تناول في تصريحاته حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وشدد خاصة على عملية مفاوضات يجب أن يشارك فيها جميع الأطراف المعنية خاصة الشعب الفلسطيني وبعد شهرين من زيارة الرئيس الفرنسي (جيسكار ديستان) في حزيران عام،(1980) جاء إعلان

---

[1] - النواوي نيرمين، الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، عدد 142، 2000، ص180.

البندقية الصادر عن مؤتمر القمة الأوروبي الذي انعقد في البندقية والذي قام به وزير الخارجية البريطاني في تلك الفترة، (اللورد كارنجتون)[1].

وقد كان إعلان البندقية قد عبر فيه لأول مرة عن اعتراف أوروبا بوجود منظمة التحرير الفلسطينية بشكل رسمي وواضح، وقد دعا ذلك البيان إلى ضمان حق جميع الدول في الشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل بالعيش ضمن حدود آمنه والى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، مؤكدا على ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات مقبلة بشان مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي[2].

ومع صدور إعلان فينسيا في عام،(1981) الذي يعد أقوى وأوضح المواقف السابقة التي اتخذتها الجماعة الأوروبية بشان مسالة الشرق الأوسط، ذلك لان الإعلان قد بلور موقفا جماعيا لدول أوروبا بشان الحل السلمي للنزاع وما يتضمنه ذلك من حق الشعوب في العيش بسلام داخل حدود معترف بها دوليا وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مباحثات السلام الخاصة بالمنظمة.

أولاً- موقف الاتحاد الأوروبي من الدولة الفلسطينية:

أيدت الدول الأوروبية قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، والذي دعا إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين عربية ويهودية عام،(1947) عدا بريطانيا التي امتنعت عن التصويت واليونان التي رفضت التصويت ومع أن الدول الأوروبية كانت ضمن مجموعة الدول المؤيدة لقرار مجلس الأمن رقم، (242)

1- كركوتي مصطفى، القضية العربية في المؤسسات الأوروبية، مجلة الباحث العربي، العدد الرابع، أيلول، 1985، ص113.

2- النواوي نيرمين، الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص109.

والذي دعا إسرائيل للانسحاب من جميع الأراضي التـي احتلتهـا عـام،(1967) إلا أن هذه الـدول لم تعـترف في ذلـك الوقـت بحـق الشـعب الفلسـطيني في إنشـاء دولتـه المستقلة، إلا أن الإعلانات الصـادرة عـن الاتحـاد الأوروبي لم تشرـ إشـارة صـحيحة حـول مفهوم الاتحاد الأوروبي مـن الحقـوق الفلسـطينية حتـى عـام (1975) الـذي يعتـبر أول إشارة تفسيرية للمفهوم الأوروبي للحقوق الفلسطينية، وكان ذلك في البيـان الـذي ألقـاه السفير الإيطالي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة نيابة عن الجماعة الأوروبيـة والـذي أكد فيه على حـق الشـعب الفلسـطيني في التعبـير عـن هويتـه الوطنيـة، وقـد التزمـت الجماعة الأوروبية آنذاك بهذا المصطلح في الاجتماع الأول للجنة العامة للحـوار الأوروبي في لوكسمبورغ بتاريخ 20/أيـار /1976والـذي كـان عـلى مسـتوى السـفراء، وعـرض فيـه وجهات نظرهم في القضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط، واقر فيه بان حـل المسـالة الفلسطينية على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسـطيني يشـكل عـاملا محددا لأجل تحقيق السلام العادل والدائم[1].

بعـد ذلـك كـان البيـان الصـادر عـن مـؤتمر التعـاون السـياسي الأوروبي في تمـوز عام(1977) والذي كان أهم ما نص عليـه بيـان دول الجماعـة الأوروبيـة السـت متفقـا اتفاقا حازما بان حل النـزاع لـن يـترجم إلى حقيقتـه إلا بطريـق واحـد وهـو أن يحصـل الشعب الفلسطيني على حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس[2].

ثم لحق بهذا البيان إعلان البندقية والـذي كـان في حزيـران عـام،(1980) والـذي دعـا لأول مـرة لقيـام الدولـة الفلسـطينية والى ضرورة إشراك ممثلـين عـن فلسـطين في مفاوضات السلام.

ومما لا شك فيه أن إعلان البندقية سـاهم إلى حـد كبـير في ضرورة الموافقـة عـلى قيام الدولة الفلسطينية، مع تعارضه مع الموقف الأمريكي الذي كانت حجته أن

[1]- الأزعر محمد خالد، الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص166.

[2]- خضر بشارة، أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار، مرجع سابق، ص99.

النهج الأوروبي المستقل من شانه أن يعرقل الجهود التي تسعى إلى إيجاد حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي[1].

إلا أن الأوروبيين وخاصة فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا وجدوا أنهم من خلال اعترافهم بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني يعتبر جزءا أساسيا من أية تسوية لمشكلة الصراع العربي الإسرائيلي واتضح التأييد الأوروبي لإقامة دولة فلسطينية مستقلة في اجتماع وزراء خارجية دول السوق الأوروبية المشتركة في لندن عام،(1981) حيث أعلنوا تأييدهم للمبادرة السعودية حول السلام في الشرق الأوسط حيث تضمنت المبادرة فيما يتعلق بالدولة الفلسطينية، الدعوة إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة عام،(1967) وقيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف واعتبر(اللورد كارنجتون) وزير خارجية بريطانيا ورئيس المجموعة الأوروبية آنذاك، أن هذه المبادرة تتمتع بأهمية كبيرة إلا أن الأمر لم يستمر على ما هو عليه حيث تميزت الفترة الممتدة عام، (1981 إلى 1987) بجمله من الوقائع والأحداث تضافرت مؤدية إلى إبطاء التدخل الأوروبي في السعي إلى حل النزاع العربي الإسرائيلي، ومع حلول شباط عام (1987) عادت بعض المؤشرات الحيوية إلى الدور الأوروبي في الشرق الأوسط، ممثلا في بيان بروكسل الصادر عن وزراء خارجية الجماعة الأوروبية، والذي تضمن تأييد الجماعة إلى عقد مؤتمر دولي في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وبأشراف جميع الأطراف المعنية وفي 15 تشرين ثاني عام،(1985) أعلن الرئيس الفلسطيني الراحل(ياسر عرفات) أمام المجلس الوطني الفلسطيني المجتمع في الجزائر إلى إقامة دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وكان رد الدول الأوروبية عليه بإعلان أذيع في بروكسل في عام

[1]- الرشدان عبد الفتاح، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد 12، 1998، ص37.

(1988) وجاء رد الإعلان بما يلي " تعلق الدول ألاثنتي عشر أهمية خاصة على القرارات التي اقرها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في تأكيد هويته الوطنية التي تضمنت خطوات إيجابية نحو الحل السلمي للنزاع العربي الإسرائيلي "

ومع بداية التسعينات أكد المجلس الأوروبي من جديد مساندته لإقامة مؤتمر دولي للسلام، لدعم العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة من اجل حماية حقوق الشعب الفلسطيني للتوصل إلى حل دائم وشامل بالنسبة إلى الصراع العربي الإسرائيلي[1].

وقد حث الاتحاد الأوروبي في مؤتمر مدريد على نفس التوجهات لدول المجموعة، حيث جاء بخطاب (هانفر دين بروك) ممثل المجموعة الأوروبية في (30 /أكتوبر / 1991) في مدريد ما يلي " أن المبادئ التوجيهية لدول المجموعة طوال عملية المفاوضات هي نفسها التي ميزت موقفنا ولم تتغير وهذه المبادئ هي قرار مجلس الأمن رقم (242) و (338) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وحق كل دول المنطقة العيش في حدود آمنة ومعترف بها، وممارسة الشعب الفلسطيني حق تقرير مصيره[2]"

ولم تتوقف بيانات وإعلانات الاتحاد الأوروبي في مطالبه منح الشعب الفلسطيني حق تقرير مصيره ودعم قرار مجلس الأمن رقم (242) و (338) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وهذا ما أكد عليه بيان الجماعة الأوروبية الذي تضمن التهنئة لرئيس الحكومة الإسرائيلي (إسحاق رابين) عام (1992)على ضرورة تطبيق ما جاء في قرار مجلس الأمن السابقة الذكر، وفي بيان صادر عن القادة الأوروبيين في القمة المنعقدة في أمستردام في حزيران عام (1997) طالبوا

[1]- بدران ودودة، العرب والجماعة الأوروبية، المجلة العربية للدراسات الدولية، العدد 1، 1993، ص4.

[2]- صلاح منتصر، الطريق إلى السلام مدريد 1991، دار المعارف، القاهرة، ص24.

إسرائيل بضرورة السماح بقيام دولة فلسطينية مستقلة، باعتبار أن قيام دولة فلسطينية مستقلة، هو الضمان الأوفر لأمن إسرائيل.

أيضا في قمة كارديف عام،(1998) دعت دول الاتحاد الأوروبي إسرائيل إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وقيام دولة مستقلة لهم.

وتطور الموقف الأوروبي في القمة التي عقدت في برلين في 25/آذار عام (1999) والذي جاء فيه: أن الاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا حق الفلسطينيين غير المشروط في تقرير المصير، بما في ذلك قيام الدولة الفلسطينية وجاء في بيان أعلنه وزير خارجية فرنسا (بوبير فيدران) عشية تولي فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي والذي كان في الأول من حزيران عام،(2000) أن فرنسا ستبذل كل جهودها لإطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط، والذي أكد فيه انه يتعين التوصل إلى اتفاق على الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية، وقال انه من مصلحة إسرائيل أن يكون هناك دولة فلسطينية قوية ومستقرة.

ومع نهاية القرن العشرين تشكلت صيغة نهائية كان من أحد أهدافها،إقامة الدولة الفلسطينية، الاتحاد الأوروبي إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا، والأمم المتحدة أحد أركانها، وعرف هذا التحرك باسم (اللجنة الرباعية) وقد اجتهدت أوروبا من خلال عضويتها في هذه اللجنة في أن تبلور موقفا وتحدد رؤية للدولة الفلسطينية، وعبرت عن ذلك بالنقاط التالية[(1)]:

أولا: السبيل إلى إقامة الدولة الفلسطينية هو المفاوضات ولا سبيل آخر غير ذلك، ومن ثم فأن عمليات العنف التي تقوم بها بعض الفصائل الفلسطينية

---

[1]- حسين محمود، اللجنة الرباعية، وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية، مجلة الباحث العربي،ع21،2003م ،ص120.

مرفوضة من وجهة النظر الأوروبية، والوصف الذي تطلقه أوروبا على مثل هذه العمليات هو (الإرهاب).

ثانيا: المبدأ الحاكم الذي تنطلق منه المفاوضات الرامية إلى إقامة هذه الدولة هو "الأرض مقابل السلام".

ثالثا: الإطار القانوني الذي تستند إلى مرجعيته أي مفاوضات تتم بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بغرض التوصل إلى صيغة للدولة المنشودة هو قرارات الأمم المتحدة ولا سيما الأرقام (242،338).

وفي البيان الختامي لقمة اشبيلية في أسبانيا والذي اختتمت أعماله يوم 1/22/ 2002 أن إسرائيل والفلسطينيين غير قادرين للتوصل وحدهم إلى حل، وان على المجتمع الدولي القيام بتحرك سياسي في هذا المسار وطالبوا بإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية سريعا بحيث تتمتع بالديمقراطية وتكون مسالمة وذات سيادة على قاعدة حدود عام، (1967)[1].

إلا انه يمكن القول مع كل هذه البيانات والإعلانات التي صدرت عن الاتحاد الأوروبي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة أن الاتحاد الأوروبي سار إلى وضع أفضل لإيجاد حلول للتوصل إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وذلك بسبب أن هذه الجهود قوبلت بالرفض من جانب إسرائيل، واللذين وصفوا الاتحاد الأوروبي بأنه غير قادر على لعب دور وساطة في عملية السلام بالشرق الأوسط.

[1]- الخيرو خالد، جرعات مسكنة لملامح السلام النهائي في الشرق الأوسط، جريدة الزمان ، 28/ 6 / 2002، ص34.

ثانياً- موقف الاتحاد الأوروبي من ضم القدس:

تحتفظ القدس بموقع تاريخي وحضاري واستراتيجي لا تضاهيها فيه أي مدينة في العالم منذ أسسها الكنعانيون قبل أكثر من خمسة ألاف عام، وقد سميت (اورسالم) أي مدينة السلام ومن هذا الاسم اشتقت أسماء كثيرة، ونظرا للمكانة التي تحتلها هذه المدينة العريقة فقد كانت محط أنظار الجميع على مر العصور.

لقد بقيت اهتمامات الاتحاد الأوروبي بمشكلات المنطقة بعيدة نسبيا حتى عام (1967) حيث طغى الاعتبار الاقتصادي على الاعتبارات السياسية مع بعض الاستثناءات المحدودة.

إلا انه لا يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي لم يشارك قطعيا في القرارات التي صدرت بشان قضايا المنطقة، بل انه كان له بعض المشاركات ومنها ما يخص قضية القدس بما أن توجهات الدول الأوروبية الرئيسية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا تركزت في العصر الحديث نحو الأماكن المقدسة، حيث أظهرت الجماعة الأوروبية اهتماما خاص بأوضاع مدينة القدس ومصيرها وبرز في هذا المجال دور كل من بريطانيا وفرنسا بسبب عضويتهما الدائمة في مجلس الأمن، الذي اصدر العديد من القرارات التي دعت إسرائيل إلى إلغاء جميع إجراءاتها لتغيير المدينة ورفضت اعتبار القدس الشرقية جزءا من إسرائيل، ودعت إلى عدم تغيير معالمها التاريخية أو الاستيطان فيها[1].

ويمكن اعتبار تأييد الدول الأوروبية قرار الأمم المتحدة بالتقسيم عام (1947) أول موقف أوروبي يسجل تجاه القدس، فقد وافقت الدول الأوروبية قرار التقسيم باستثناء بريطانيا التي امتنعت عن التصويت واليونان التي عارضة القرار باعتباره مجحفا.

[1]- الأزعر محمد خالد، الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص193.

ولكن بعدما أعلنت إسرائيل عزمها على اعتبار القدس عاصمة لها ونقل مقرات الحكومة إليها تغيرت مواقف كل من البرتغال والنرويج لصالح قرار مجلس الأمن الدولي رقم، (467) والصادر في حزيران عام،(1980) والذي كان على اثر رسالة منظمة المؤتمر الإسلامي من ممثل باكستان في الأمم المتحدة، والذي ضمنها مناشدة لمجلس الأمن وحثه على اتخاذ مواقف جدية إزاء المواقف الإسرائيلية المتكررة في عدم امتثالها لقرارات الأمم المتحدة[1].

وكذلك القرار رقم (448) لعام، (1980) والذي نص على عدم الاعتراف بما أسمته إسرائيل القانون الأساسي بشان القدس، وفي عام، (1980) حذرت بريطانيا فرنسا إسرائيل من الاستمرار بخطواتها بإعلان القدس عاصمة لها[2].

وفي إعلان البندقية عام،(1980) لم تقبل دول الاتحاد الأوروبي أية مبادرة تهدف إلى تغيير وضعية القدس وهو ما يعني رفض الاتحاد الأوروبي اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، وفي الفترة اللاحقة لبيان البندقية وهو بداية البحث عن السلام في المنطقة أي بداية التسعينات استعاد الاتحاد الأوروبي اهتمامه بالمنطقة من جديد حيث طالب الاتحاد الأوروبي في منتصف عام،(1992) مطالبة صريحة من إسرائيل تؤكد هذه المطالبة على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية بما فيها مدينة القدس.

وفي عام، (1995) لم يشارك الاتحاد الأوروبي في الاحتفالات التي أقامتها إسرائيل بشان القدس وفي منتصف عام، (1998) صوت البرلمان الأوروبي على قرار يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة ومن ضمنها القدس، واعتبر هذا الانسحاب ضروري لتقدم عملية السلام.

---

[1]- الهزايمه محمد عوض, القدس في الصراع العربي - الصهيوني، عمان، ط2، 2004، ص493.

[2]- سليمان إبراهيم، القدس أمام مجلس الأمن، مجلة شؤون فلسطينية، عدد105، 1980، ص136

وعندما اتخذ الكونغرس الأمريكي قرار بنقل السفارة الأمريكية مـن تـل أبيـب إلى القدس عام (1999) انتقد وزير خارجيـة بريطانيـا (مـالكوم ريفكيـد) قـرار الكـونغرس رافضا أي تدخل في قضية حساسة كالقدس.

وفي1999/3/10 رفضت ألمانيا التي تـترأس الاتحـاد الأوروبي في تلـك الفـترة باسـم سفيرها في تل أبيب في القدس أن تكون القـدس عاصـمة لإسرائيـل حيـث جـاء بالرسـالة التي وجهها إلى المجتمع الدولي، أن القـدس كيـان منفصـل وحـق الاتحـاد الأوروبي أن لا يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ولا بضم القدس الشرقية ولا يؤيد الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل تجاه القدس[1].

وفي أواخر شباط عام،(2000) وقعت اتفاقيـة بـين السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية وبين الكرسي الرسولي وكان ذلك في أعقاب لقاء الرئيس الراحل (ياسر عرفات) مع قداسـة البابـا (يوحنـا بـولص) لإيجـاد حـل عـادل لمسـالة القـدس وهـذا يعتـبر أوضـح موقـف للفاتيكان تجاه قضية القدس، هذا الموقف ساهم في حمل الـدول الأوروبيـة عـلى عـدم التمسك بفكرة التدويل، والتي تنص على إقامة دولتين في فلسطين واحدة عربية والثانية يهودية بينما توضع القدس تحت إشراف دولي[2].

أما ما يخص وثيقة جنيف التي جاءت لتصنع مشروع تسوية شاملة جديدة تتناول فيها مشروع قضية القدس بتفصيلات أكثر من أي اتفاق فلسطيني _ إسرائيلي آخر فقد ساند الاتحاد الأوروبي القرار، وتبنته وزارة الخارجية السويسرية منذ بداية التفاوض بشأنها في يناير من عام،(2000) منذ عقد مفاوضات طابا بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلى حين التوقيع عليها في الأول من تشرين

[1]- عبد الله عبدالله، قضية القدس في السياسة الخارجية الأوروبية، مجلة السياسة الدولية،ع35، شباط، 2000، ص35.

[2]- الفرا محمد علي، السلام الخادع من مؤتمر مدريد إلى انتفاضة الأقصى، عمان، ط1، 2000، ص322.

لعام، (2003) وقد حضر كل من وزير خارجية سويسرا ورئيس بلدية جنيف مراسم التوقيع على الوثيقة، كما حضرها المنسق الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي (خافير سولانا).

ويمكن القول انه ليس هنالك ثمة مؤشر على تغيير الموقف الأوروبي المعلن منذ عام، (1967) ومعارضة أي خطوة إسرائيلية تسعى إلى تغيير بوضع مدينة القدس[1].

2.3 محددات التحرك الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية:

أولاً- الاختلاف في المواقف السياسية للدول الاتحاد الأوروبي:

لم تتفق الدول الأوروبية على انتهاج سياسة موحدة تجاه القضية الفلسطينية، حيث استمر الخلاف في المواقف الأوروبية حول كيفية التحرك لدعم القضية الفلسطينية، فعلى الرغم من تبني الاتحاد الأوروبي منذ عام،(1973) للعديد من المواقف التي نأت بها عن سياستها التقليدية في الحياد السلبي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وخطت بها في تجاه حقوق الشعب الفلسطيني، فان الكثير من مواقف الدول الأعضاء وسياستها القومية لم تلتزم بالمواقف الجماعية المعلنة في بيانات الدول السياسية أو بما يصدر في البيانات الختامية لاجتماعات الدول الأعضاء[2].

وقد انعكست هذه الاختلافات والبيانات بين الدول الأعضاء على الصراع العربي الإسرائيلي، ووضح هذا الاختلاف في التصويت في الأمم المتحدة، وكان من أهم الأمثلة الاختلاف في التصويت على مشروع القرار القاضي بدعوة منظمه

1- بشير عبد الفتاح، وثيقة جنيف – تسوية أم مناورة سياسية، مجلة السياسة الدولية، عدد 164، 2004، ص132.

2- مصطفى محمود نادية، سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط، 1967 – 19977، القاهرة، 1981، ص185.

التحرير الفلسطينية إلى الاشتراكات في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام،(1974) ففي حين أبدت فرنسا وإيطاليا وايرالند مشاركة منظمه التحرير الفلسطينية في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة، عارضته هولندة والدنمارك وبريطانيا بينما امتنعت بقيه الدول عن التصويت[1].

وفي الوقت الذي طرحت قضيه تمثيل المنظمة في المفاوضات ظهر الخلاف في دول الاتحاد الأوروبي حول هذه القضية، ولمس الجانب العربي وجود هذا الاختلاف خلال تجربه الحوار وعلى سبيل المثال فانه ما عرف باسم صيغه دبلن عام،(1975) التي اقترحت لحل مشكله تمثيل الوفد الفلسطيني في المفاوضات هذا الاقتراح من المجموعة الأوروبية آنذاك لم يكن حلا وسطا بين الجانب العربي والأوروبي فقط، بل كان أيضا حلا وسطا بين دول المجموعة الأوروبية آنذاك للتقليل من حجم الاختلاف في السياسة الخارجية للمجموعة الأوروبية، الذي ظهر منذ نشأة التعاون السياسي بين دول الاتحاد الأوروبي في مطلع عام،(2002) الذي شهد توترا في العلاقات البينية الأوروبية بشكل لم يسبق له مثيل حيث كان إرجاع ذلك إلى العوامل الولايات المتحدة الأمريكية التي مثلت محورا رئيسيا للقضايا الخلافية، داخل الاتحاد الأوروبي وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ويستشف هذا الأمر من خلال قراءة البيانات الصادرة عن القمم الأوروبية التي انعقدت على مدى عام،(2002) ولاسيما الأجندة المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي حيث جاءت عامه وغير متباينة مع واقع الأحداث نتيجة وجود التيار غير المؤيد للتصعيد مع إسرائيل[2].

1- مصطفى محمود نادية، أوروبا والوطن العربي، مرجع سابق، ص276.

2- خلف حسين، التقرير الاستراتيجي العربي، 2003 / 2004، ط1، القاهرة، آب، 2004، ص53.

ومن خلال قراءة البيانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي انقسمت اتجاه المواقف المتعلقة بالقضية الفلسطينية إلى ثلاث اتجاهات:

الاتجاه الأول:

وهو الاتجاه الذي يدعم القول بان من حق الفلسطينيين أن يعلنوا دولتهم متى يشاءون ويمثل هذا الاتجاه كل من فرنسا واليونان وأسبانيا وإيطاليا.

الاتجاه الثاني:

وهو الاتجاه الذي يعتبر مناصر للشعب الفلسطيني في إعلان الدولة الفلسطينية، ولكن ما يؤخذ على هذا الاتجاه انه يرى أن هنالك قلق من موضوع التوقيت وكيف يتوافق موقفهم مع إعلان الدولة وهي تخشى انه ربما يكون إعلان الدولة في موعد غير مناسب لهم هذه الدول السويد والدنمارك ولوكسمبورغ.

الاتجاه الثالث:

وهو الاتجاه الذي تتزعمه بريطانيا وهو الموالي للسياسة الأمريكية والذي يدعو إلى توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية لان العلاقات مع أمريكيا يمكنها أن تحرز تقدم اقتصادي وتكنولوجي[1].

وهكذا نرى أن وجود عدة اتجاهات سياسية داخل دول الاتحاد الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية وتوزيع المواقف السياسية للاتحاد الأوروبي على هذا

[1]- الأزهري محمد خالد، المجموعة الأوروبية والقضية الفلسطينية، مجلة المستقبل العربي، عدد 101، تموز 1987، ص83.

الشكل يضعف دور الاتحاد الأوروبي على الصعيدين سواء على صعيد القضية الفلسطينية أم على المستوى العالمي أيضا، هذا التفاوت في المواقف السياسية لدى دول الاتحاد الأوروبي حقيقته أن الاتحاد الأوروبي كان قد قطع دورا كبيرا على الصعيد الاقتصادي إلا انه لم يتجاوز سوى تقدم ضئيل في ميدان التعاون السياسي.

ثانياً- العلاقات العربية العربية:

لقد لعب النظام العربي خلال عقدي الخمسينيات والستينات دورا بارزا في النظام الدولي من خلال الأحلاف العسكرية، وتأسيس حركة عدم الانحياز وانتهاج الحياد الإيجابي كطريق للعلاقات الدولية واتضح هذا التأييد في النظام الدولي خلال حرب أكتوبر عام،(1973) حيث تم توظيف سلاح النفط والذي أعطى بدوره العرب قوة سياسية فعالة في النظام الدولي، إلا أن هذا الدور بدا يظهر عليه نوع من الضعف في منتصف السبعينات وبدا وجود التصور العربي إزاء قضية فلسطين وشروط تسويتها في الانهيار وفرضت الخلافات بين الدول المواجهة (مصر،وسوريا) حول سياسات التسوية وتصاعدت الخلافات بين سوريا والعراق ثم مصر وليبيا مما أدى إلى انعكاسات سلبية على النظام العربي[1].

ومع نهاية الثمانينات بدأت الحيوية والنشاط يعود إلى النظام العربي حيث مشروع المغرب العربي في شباط عام، (1989) وأعلن بالشهر نفسه عن نشوء مجلس التعاون العربي في بلدان عربية ليست جميعها متجاورة وهي (اليمن، مصر، الأردن، العراق)[2].

ومع بداية التسعينات ازدادت حدة الانقسام العربي في أعقاب أزمة الخليج الثانية، التي جاءت لتضعف من الموقف التفاوضي العربي في إطار التسوية

1- مورس كوف مورفيل، الرؤية الفرنسية للحوار، السياسة الدولية، عدد46، 1977، ص239.

2- خضر بشارة، أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار، مرجع سابق، ص111.

للصراع العربي الإسرائيلي كما وان هذا الانقسام يزيد من احتمال غياب الإرادة العربية، لإحداث ربط فعلي بين المواقف الأوروبية تجاه القضايا العربية والمصالح الأوروبية عند العرب.

أيضاً إدراك الجانب الأوروبي هذا الانقسام والتفكك يفقد الجانب العربي ورقة التأثير ولقد أضعفت أزمة الخليج والحرب التي تلتها من قدرة العالم العربي على أحداث مثل هذا الربط، بين السلوك الأوروبي ومصالح الاتحاد الأوروبي في العالم العربي[1].

أيضا أدت هذه الانقسامات العربية السائدة إلى غياب التنسيق العربي وضعف العلاقات العربية وفشل محاولات الاندماج الاقتصادي حيث عجزت الدول العربية رغم وجود مؤسسات متخصصة في المجال الاقتصادي أن تحقق تكاملها الاقتصادي على طول الفترة التي عقبت قيام الجامعة العربية، وبقي حجم التجارة بين الدول العربية لا يتجاوز 81% مقارنة مع حجم التجارة بين دول الاتحاد الأوروبي والتي تصل حوالي إلى 60%.

ومن المؤكد انه لو لم تكن التربة صالحة في الدول العربية لتحقيق الوحدة السياسية لما كان لهذا الكلام من معنى، ولكن الأنصاف أيضا يفضي بالقول انه كما أن دول المعسكر السابق في أوروبا تلقت المساعدات والعون من الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، لمساعدتها على الانتقال بسلاسة إلى الوضع الحالي، فان الشعوب العربية بحاجة إلى هذه المساعدات، أو أنها على الأرجح بحاجة إلى عدم التدخل بشؤونها (الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية من قبل الأنظمة المستبدة)[2].

---

[1]- بدران ودودة، العرب وإمكانية التأثير على الجماعة الأوروبية، المجلة العربية للدراسات الدولية، ربيع /1993، ص50.

[2]- مصالحة محمد، علاقة أوروبا الموحدة بالعلم العربي، عمان، 1994، ص 17.

وهكذا لا يسع الدول العربية أن تلعب دورا مؤثرا في تسوية الصراع مع إسرائيل بدون تغيير ميزان القوى، الذي يميل بفارق هائل لمصلحة الدول الكبرى كما لا يسعها أن تكون ذخرا وعونا للاتحاد الأوروبي في مساعيه إلى التسوية، بل أن ضعف الدول العربية ربما يشكل عائقا أمام دور الاتحاد الأوروبي في مجال التسوية من خلال عدم قدرة الدول العربية على استغلال مواقف الاتحاد الأوروبي الخاص بالقضية الفلسطينية واستخدامها كوسيلة ضغط على الجانب الإسرائيلي، من اجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن في العملية السلمية[1].

ويمكن القول أن قدرة أي وحدة دولية في التأثير على وحدة دولية أخرى يتوقف على وجود مصالح هامة للطرف الثاني لدى الطرف الأول، وعلى قدرة الوحدة الدولية على استخدام أساليب التأثير مثل التهديد والعقاب والوعود والمكافئات.

فهل يملك العالم العربي هذه المقومات للتأثير؟ أو بعبارة أخرى هل يمكن للعالم العربي في ظل الأوضاع التي يعيشها في الوقت الحالي إن يكون قادرا أو ينجح بالربط الفعلي بين المواقف الأوروبية تجاه القضايا العربية والمصالح الأوروبية في العالم العربي، وهل يمكن أن تقنع الدول العربية دول الاتحاد الأوروبي بفاعلية هذا الربط ؟

بالتأكيد في ظل الظروف التي يعيشها العالم العربي في الوقت الحالي فانه لا يمكنه إن يشكل مصدر قوة حقيقية، ليمد بها الاتحاد الأوروبي ليكون الاتحاد الأوروبي قادرا على أداء دور فعال ومؤثر إيجابيا لصالح قضايا العالم العربي وبالأخص قضية فلسطين باعتبارها العمود الفقري للصراع العربي – الإسرائيلي.

---

[1]- المرجع السابق، ص34.

من هنا لابد للأمة العربيـة أن تسـعى للوصـول إلى التضـامن المفقـود في الوقـت الحـالي ولا بـد للبحـث عـن الطريـق للوصـول إلى التكامـل عـلى جميـع المسـتويات، الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية ولا بد أيضا للأمة العربية من التوحد والابتعـاد عـن النظرة الإقليميـة والحدوديـة التـي مـا كانـت في يـوم مـن الأيـام إلا نتيجـة مـن نتـائج الاستعمار الذي رسم حـدود وخلـق دويـلات لم تكـن موجـودة. وفي حـال توصـل الأمـة العربية إلى التضامن والتوحد والتكامل، فانه يمكن القول أن الأمة العربية قادرة عـلى أن تستخدم ورقة الضـغط المتمثلـة في القـرارات الصـادرة عـن دول الاتحـاد الأوروبي فـيما يخص القضايا العربية وقضية فلسطين، خاصة أنها ستكون قادرة أيضـا أن تكـون طـرف فعال ومساند للاتحـاد الأوروبي في دوره في رسـم السياسـات المتعلقـة بالشرـق الأوسـط، خاصة الصراع العربي الإسرائيلي.

ثالثاً- الهيمنة الأمريكية:

أياً كانت عمق العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا فان ذلك لا يخفي حقيقة أن لكل الطرفين مصالح مستقلة ومتناقضة في كثير من الأحيان، والشرق الأوسط وقع في مقدمة تلك المناطق التي تتناقض فيها مصالح الطرفين، والتي لا يسمح فيها الأمريكيون للطرف الأوروبي بانتهاج سياسة مستقلة فيها وهو ما ظهر بأوضح صورة في الموقف الأمريكي من الحوار العربي- الأوروبي عام (1973)[1]، حيث اختلف الأوروبيون مع السياسة الأمريكية حول حدود تسوية قضية الشرق الأوسط وكان الاختلاف يعود إلى تباين نوعية المصالح الخاصة لكل منها حيث اهتم الأوروبيون بمصالحهم التجارية، والنفطية والمالية والثقافية

[1] حرب اسامة الغزالي، البعد السياسي في الحوار العربي الأوروبي، مجلة المستقبل العربي، عدد 34، 1981، ص17.

بالمنطقة، بينما أعطى الأمريكيون أولوية مطلقة بمصالحهم المتعلقة بالصدام مع النفوذ السوفييتي آنذاك.

لذلك يلاقي توجه الاتحاد الأوروبي المستقل نحو الصراع العربي الإسرائيلي الرفض الأمريكي حيث كانت تدعي بان النهج الأوروبي المستقل من شانه أن يؤدي إلى عرقلة أي جهد تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية، لإيجاد حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي الأمر الذي انعكس على معارضة أمريكية للمبادرات التي اتخذتها أوروبا منذ إصدار أول بيان لها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في آب/ عام، (1971) والذي كان محاولة من أوروبا لتبني موقف مشترك تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي وحتى عام،(1980) يمكن القول أن مجموعة التحركات الأوروبية كانت تابعة وليست مستقلة عن التحرك الأمريكي، وكان السبب في ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن دول الاتحاد الأوروبي، لا تستطيع أن تلعب دورا سوى دور هامشي في ظل الصراع لان طبيعة الصراع تستدعي وسيط قادر على تقريب وجهات النظر بين العرب وإسرائيل وان الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة من وجهة نظر أمريكيا – القادرة على القيام بهذا الدور، فأوروبا لا تستطيع منافسة الولايات المتحدة الأمريكية فيما تقدمه من مساعدات مالية للأطراف المتنازعة لتعويضها عن التنازلات السياسية، وبذلك استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تحجيم الدور الأوروبي في إيجاد تسوية سلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وبذلك أيضا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل التي لم تكن متحمسة في يوم من الأيام في إعطاء أوروبا أي دور في أي مبادرة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، أن تقطع الطريق أمام الأوروبيين لمنعها من لعب دور سياسي في عملية التسوية[1].

---

[1]- كركوتي مصطفى، في أعقاب حرب الخليج استبعاد دور فعال لأوروبا في الشرق الأوسط، مجلة الباحث العربي، عدد25، 1991، ص60.

ويمكن القول أن الاختلاف الأوروبي والأمريكي حول الرؤية للعالم يظهر بسبب إصرار الطرف الأول على ضرورة ترجيح كافه الوسائل الدبلوماسية على الوسائل العسكرية في أي نزاع أو خلاف دولي، بالإضافة إلى تفضيل العمل الجماعي على العمل المنفرد من خلال المؤسسات الدولية القائمة وخاصة مجلس الأمن، ومن الأمثلة على ذلك أن الاتحاد الأوروبي يرجح استخدام الوسائل الدبلوماسية فيما يخص القضية الفلسطينية، ففي الوقت الذي يرى فيه الاتحاد الأوروبي إن الاحتلال الإسرائيلي هو المشكلة ويرى غياب حل عادل وشامل قائم على دوله فلسطينية مستقلة حقا مع الاستجابة للحقوق الفلسطينية المشروعة الأخرى فان الولايات المتحدة من جهة أخرى تتبنى بحماس الرؤية الشارونية، التي تقوم على عنصر واحد، وهو القيام بالحملات العسكرية ضد الفلسطينيين لتحقيق ما يسمى ب(أمن إسرائيل) ومن دون أي تفق سياسي نهائي[1].

من هنا يمكن القول إن عدم قدره الاتحاد الأوروبي على لعب دور فاعل في عمليه التسويه السلمية بسبب الرفض الأمريكي، دفع الاتحاد الأوروبي البحث عن بدائل أخرى للدخول من خلاله، مثل: الاتفاقيات بين دول الاتحاد الأوروبي المنفردة وبين الدول العربية، وكذلك قيام الاتحاد الأوروبي تعيين مبعوث للسلام في الشرق الأوسط[2]،لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع العراقيل أمام الاتحاد الأوروبي، لكي لا يتمكن من تفعيل رؤيته فيما يتعلق بالعملية السلمية في الشرق الأوسط وقد ظهر هذا الأمر من الدعوة إلى عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط، ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيسان (جورج بوش الأب) والفرنسي(فرانسوا ميتران) في آذار عام (1991) ظهر الخلاف بينهما حول حق تقرير

[1]- الحروب خالد، الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بعد 11 سبتمبر، مجلة شؤون عربية، عدد 11 ، 2002، ص48.

2- صلاح منتصر، الطريق إلى السلام مدريد1991 مرجع سابق، ص45.

مصير الشعب الفلسطيني، فقد أكد الرئيس (جورج بوش الأب) أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتحدث عن دولة فلسطينية، ولا ترى في ذلك ردا على المشكلات المنعقدة في المؤتمر.

أما الرئيس الفرنسي (فرانسوا ميتران) فقد تمسك بضرورة حل جذور القضية الفلسطينية، وانه يتعين التحرك على أساس قرارات الأمم المتحدة وطرح الحلول الواقعية لتنفيذها[1].

ويمكن القول انه من الضروري أن تصبح أوروبا حرة في انتهاج سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية، وان لم يتحقق ذلك فانه لا يمكن أن يكون للاتحاد الأوروبي دور إيجابي تجاه تحقيق نتائج محددة – فيما يخص القضية الفلسطينية – إلا في الحدود التي تضعها الولايات المتحدة الأمريكية، وهي بالتأكيد سوف تكون حدود ضيقة نتيجة إلى وجود تناقض في المصالح بين الطرفين.

3.3 أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بشأن القضية الفلسطينية:

لقي الاتحاد الأوروبي معوقات وضغوطات من الولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها الراعي الرسمي لعملية السلام بالشرق الأوسط، ونتيجة لتلك الضغوطات والقيود التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد الأوروبي حاول الاتحاد الأوروبي أن يبحث عن طرق مختلفة يمكن أن يسعى من خلالها إلى تكوين دور له في العملية السلمية، وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي .

ويمكن القول أن الاتحاد الأوروبي مارس دوره على صعيد تنفيذ سياسته الخارجية تجاه القضية الفلسطينية من خلال أداتين رئيستين هما:

---

[1]- بدران ودودة، العرب وإمكانية التأثير على الجماعة الأوروبية، مرجع سابق ، ص48.

الأداة الاقتصادية والأداة الدبلوماسية، حيث أن كل أداة من هذه الأدوات أدواتـه المتعلقـة بـه ويعتـبران – الأداة الاقتصـادية والأداة الدبلوماسـية – مكملتـان لبعضـهما البعض وقد رأى الاتحاد الأوروبي انه بدون هاتين الأداتين من الصعوبة أن يكون لـه دور فاعل ومؤثر في تسوية النزاع العربي الإسرائيلي وبما يخص القضية الفلسطينية.

وقد هدف الاتحاد الأوروبي من خلال اسـتخدامه لهـاتين الأداتـين إلى المشـاركة في عملية التسوية السلمية، والتي ستمكنه إلى أن يصبو إليه من تـامين مصـالحه في الشرق الأوسط، ولعب دور مؤثر ومشاركة الولايات المتحدة في قيادة النظام العالمي.

أولا: الأداة الاقتصادية

منح الاتحاد الأوروبي الإبعاد الاقتصـادية أهميـة كبـيرة في علاقتـه الدوليـة، وكـان ذلك انطلاقا من مجموعة المبادئ التي وضعتها الجماعـة الأوروبيـة آنـذاك عنـد توقيـع معاهدة روما عام، (1957) وحاول الاتحاد الأوروبي بعد تحقيـق نجـاح كبـير في مسـيرته الاقتصـادية الوصـول إلى دور سـياسي دولي ومسـتقل، مـن خـلال اتخـاذ السياسـات الاقتصادية كأداة هامة لتحقيق هذه الغاية[1].

وتشـكل الأداة الاقتصـادية للسياسـة الخارجيـة عمليـة ذات وجهـين، فهـي أداة ترغيب وترهيب وإقناع ومساعدة وثواب، كما قد تكون أداة ضغط وإجبار وعقاب.

ومن هنا فان الدور الأوروبي للتأثير في عملية النزاع العربي الإسرائيلي، ومما يخص القضية الفلسطينية من خلال استخدام الأداة الاقتصادية يتم من جانبين:

[1]- مصطفى محمود نادية، أوروبا والوطن العربي، مرجع سابق، ص198.

أولا: من خلال المساندة في المجالين الاقتصادي والمالي، وذلك من خلال المشاركة في دعم المفاوضات المتعددة المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

ثانيا: استخدام الأداة الاقتصادية كأداة ضغط على الجانب الإسرائيلي من خلال إجبار إسرائيلي على احترام التزاماتها السياسية والاقتصادية وحقوق الإنسان[1].

ويمكن القول انه منذ بداية التسعينات تغير حجم المساعدات للاتحاد الأوروبي، ليس من ناحية حجم المساعدات فقط ولكن من ناحية تركيبتها الإقليمية.

كذلك أصبحت دول الشرق الأوسط وجنوب أوروبا في المرتبة الثالثة من حيث الاستفادة من مساعدات الاتحاد الأوروبي بعد دول وسط وشرق أوروبا، هذا بالإضافة للمساعدات التي خصصها الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية من خلال برنامج ميدا للمساعدات.

وبحلول عامي، (1996-1997) ارتفعت حصص دول الشرق الأوسط وجنوب أوروبا إلى (14%) بالمقارنة مع (6%) في السبعينات والثمانينات.[2]

وتعكس التركيبة الإقليمية في معونات الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير القاعدة السياسية التي يعتمد عليها في منح المعونات، إذا حدث هذا التغير في إعقاب الحرب الباردة وبداية مسيرة السلام في الشرق الأوسط، وقد نتج عن هذا التغيير إعادة تعريف أهداف سياسات الاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط، بانتقال الأولويات من تامين الواردات من المواد الخام، إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة .

---

[1]- ايزابيل أفران، كيف يمكن لأوروبا أن تضغط على إسرائيل، قضايا شرق أوسطية، ط1، عمان، 1999، ص135.

[2]- الحسامي مفلح، سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه العملية السلمية، مرجع سابق, ص232.

ويهدف هذا الدور الذي يقوم بـه الاتحـاد الأوروبي في الـترويج لإصـلاح السـلطة الفلسطينية إلى وضع أسس لدولة فلسطينية كما يتراءى في خارطة الطريـق التـي أولاهـا القادة الأوروبيين اهتماما كبيرا للمصادقة عليها خلال القمـة الأوروبيـة التـي عقـدت في كوبن هـاغن في تـاريخ(13-2-2002) والتـي طلـب فيهـا الاتحـاد الأوروبي مـن الجهـات المانحة الانضمام إليه في التزامه المالي من اجل إعادة أعمار الأراضي الفلسطينية[1].

أولاً- الاتحاد الأوروبي والمساعدات المالية للفلسطينيين:

اهتم الاتحاد الأوروبي بشكل كبير في تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية، التي تعتبر الطرف الرئيسي في عملية التسوية السلمية، إذ يعود تاريخ المساعدات الأوروبية للأراضي الفلسطينية إلى عام،(1971) من خلال اتفاقية التعاون التي عقدت بين المجموعة الأوروبية ووكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، فبين عامي (1971-1980) وصل حجم المساعدات الأوروبية للاجئين الفلسطينيين إلى (132) مليون دولار وفي عام،(1981) بدأت المجموعة الأوروبية بانتهاج سياسة جديدة تقوم على تقديم المساعدات المباشرة للشعب الفلسطيني، حيث وصلت حتى عام (1986) إلى (8،98) مليون وحدة نقد أوروبية، وكان قد حدد المجلس الأوروبي عام (1986) أولويات المساهمة الأوروبية في تحسين أداء الاقتصاد الفلسطيني على النحو التالي[2]:

---

(1) النواوي نيرمين، الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، عدد 144، 2000، ص109.

(2) عوض إبراهيم، الجماعة الأوروبية والصراع العربي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، 1986، ص36.

1- مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم، التي تساهم بالتخفيف من حدة البطالة في قطاعي الصناعة والتجارة.

2- ير التعليم في شتى صورة، خاصة التعليم الفني والمهني.

3- ع مستوى أداء المؤسسات الفلسطينية، عن طريق إقامة روابط مع المؤسسات الأوروبية.

هذا وتعتبر مساندة الاتحاد الأوروبي لعملية السلام العربي – الإسرائيلي مساندة مباشرة ومادية، وذلك يرجع إلى كون الاتحاد الأوروبي أهم مصدر تمويل ومساندة بالنسبة للفلسطينيين، فقد خصص الاتحاد الأوروبي ما يزيد عن نصف العون المقدم من المجتمع الدولي إلى الفلسطينيين أي ما يزيد عن ثلاثة بليون يورو في الفترة من 1994-1998 وذلك كان من خلال مساهمات الدول الأعضاء على حده، أو على هيئة قروض من بنك الاستثمار الأوروبي أو على هيئة مساعدات للاجئين الفلسطينيين مقدمة من وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة، إلا انه وعلى الرغم من هذه المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى مناطق السلطة الفلسطينية إلا أنها لم تستطيع أن تحقق التقدم المطلوب في المناطق الفلسطينية، ويعود هذا السبب إلى استمرار أعمال العنف التي تجري بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، مما أدى إلى استنزاف كل هذه المساعدات واستمرار إجراءات الإغلاق التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية الممتلكة، لما يقف عائقا أمام الاستقلال الأمثل للمساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي والتي تعمل على تعطيل النمو في الاقتصاد الفلسطيني بل تؤدي إلى انهياره والى اتساع استهلاك الاعتمادات المالية الأوروبية بشكل مباشر وتمنع حدوث تحسن وتطور في

الاقتصاد الفلسطيني بمعنى أن هذه الإجراءات الإسرائيلية تعطل وتعيق حركت النمو الاقتصادي الفلسطيني[1].

وعلى الرغم من الجهود الأوروبية ومن اجل تغيير هذه الأوضاع فقد دعا الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة وقف إطلاق النار، وبناء إجراءات الثقة ومن ضمنها، تجميد المستوطنات التي أقيمت على الأراضي الفلسطينية.

وبهذا يمكن القول أن مشاريع المساعدات التي قدمها ويقدمها الاتحاد الأوروبي ستبقى عاجزة عن تحقيق التنمية للاقتصاد الفلسطيني، ما دام الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي مستمرين بمسيرة الصراع.

إلا انه على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي حاول أن يستخدم الأداة الاقتصادية للعب دور فاعل في العملية السلمية فانه نجح فقط في تقديم مساعدات إلى إطراف العملية السلمية، ولكن عندما يتعلق الأمر باستخدام الأداة الاقتصادية كأداة ضغط فعالة فانه يكتفي بالتلويح باستخدامها، وذلك ناتج على عدم وجود نظام دفاعي أوروبي مشترك، وعدم وجود سياسة خارجية وأمنية مشتركة، والتي تعتبر الركيزة الأساسية لدعم الموقف الأوروبي.

ثانياً- الأداة الاقتصادية والضغط على إسرائيل:

منذ توقيع اتفاقية الشراكة مع إسرائيل عام (1975) حتى اتفاقيات عام (2000) اشترط الاتحاد الأوروبي على إسرائيل، أن تحترم معاهدات حقوق الإنسان الدولية المتعلقة بالأراضي الفلسطينية.

هذا ويرتبط الاتحاد الأوروبي مع إسرائيل بعلاقة اقتصادية كبيرة، حيث أن حجم التجارة يصل بينها إلى ما بين (60 – 70%) من حجم التجارة الخارجية

---

[1]- أبو سيف عاطف، ماذا نريد من أوروبا، مجلة رؤية، عدد23، 2003، ص22.

الإسرائيلية بينما تتدنى مع الولايات المتحدة الأمريكية لتصل في أحسن الأحوال إلى (17%) وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار المساعدات الأمريكية للإسرائيليين[1].

وفيما يتعلق بالمبادلات التجارية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي فان المؤشرات الإحصائية تدل على أن نسبة، (35%) من التجارة الخارجية الإسرائيلية تتم مع الاتحاد الأوروبي وتشكل المستوردات الإسرائيلية من أوروبا حوالي(43,3%) من إجمالي مستورداتها بما يعادل ما قيمته حوالي، (15) مليار دولار في حين أن إسرائيل تصدر نحو، (27%) بما يعادل، (89) مليار دولار من صادراتها إلى الأسواق الأوروبية مما يجعل أوروبا ككتلة الشريك التجاري الأول لإسرائيل[2].

كذلك المساعدات الأوروبية المقدمة لإسرائيل، فانه يمكن وضعها في المرتبة الأولى مع المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للجماعات الأخرى وبلغت المساعدات، (1,680) مليار دولار.

أما فيما يتعلق بإمكانية استخدام الاتحاد الأوروبي الأداة الاقتصادية كورقة ضغط على إسرائيل، فانه يمكن القول بان هذا الحدث ليس جديدا لكنه دائم التكرار فعلى سبيل المثال اتخذ المجلس الأوروبي في عام،(1998) قرارا يدعو فيه الدول الخمسة عشر آنذاك إلى فرض مقاطعة على المنتجات التي تصدرها المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية والضفة الغربية غزة والجولان، ويوصي القرار بإلغاء التسهيلات والرسوم الجمركية المقدمة للصادرات الصناعية والزراعية من هذه المستوطنات.

1- أبو سيف عاطف، ماذا نريد من أوروبا، مرجع سابق، ص6.

2- إيزابيل أفران، كيف يمكن لأوروبا أن تضغط على إسرائيل، مرجع سابق، ص138.

ويمكن القول أن الاتحاد الأوروبي يمتلك بالفعل وسائل فعالة للضغط على إسرائيل وأنها تستطيع آن تستعمل دورها الاقتصادي بما أن أوروبا تمثل الشريك التجاري الأول الإسرائيلي إلى جانب أمريكي.

إلا انه على الرغم من محاولة الاتحاد الأوروبي أن يستخدم الأداة الاقتصادية للعب دور فاعل في عملية التسوية السلمية، فانه يمكن القول انه نجح إلى حد ما عندما تعلق الأمر بتقديم المساعدات إلى أطراف العملية السلمية، ومحاولته تحسين مستوى المعيشة والرفاهية للسكان الفلسطينيين، فمشاركة الاتحاد الأوروبي في عملية التسوية السلمية أكثر أهمية في المجالات المتصلة برفاهية السكان في الشرق الأوسط، أما فيما يتعلق باستخدام الأداة للضغط على إسرائيل، فيبدو أنها تقع خارج النطاق الذي تقبله إسرائيل والولايات المتحدة للاتحاد الأوروبي، الذي لم يستطع بعد تشكيل سياسة خارجية وأمنية مشتركة ولم يحسم أمر الهوية الدفاعية الأوروبية والتي تشكل العامل الأساسي في صياغة موقف الاتحاد الأوروبي بل وتحديد شكل تحركه.

ثانياً- الأداة الدبلوماسية:

سعى الاتحاد الأوروبي بان يلعب دورا دبلوماسيا في عملية السلام، يتماشى مع دوره الاقتصادي وعمل الدور الدبلوماسي للاتحاد الأوروبي على تفعيل الأداة الدبلوماسية بما يتعلق بالقضية الفلسطينية على عدة أشكال:

أولاً- الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية في إطار الأمم المتحدة :

يعتبر الاتحاد الأوروبي إحدى أهم المجموعات الدولية الإقليمية في الأمم المتحدة وقبل عام، (1967) لم تهتم المجموعة الأوروبية آنذاك إلا بالقرارات التي تخص الأبعاد الإنسانية كقضية اللاجئين[1].

وقد بدأ الاختلاف واضحا في مواقف دول الاتحاد الأوروبي عند التصويت على بعض القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية، وكانت كل من اليونان وفرنسا وايطاليا واسبانيا أكثرها قربا من القرارات الدولية لمصلحة السياسة الفلسطينية، وعلى الرغم من وجود دولتين (فرنسا,وبريطانيا) كعضوين دائمين في مجلس الأمن، إلا أن سياستهما تختلف ولا يسيران في اتجاه واحد وخاصة فيما يتعلق بالتصويت على القرارات التي تخص بعض قضايا التسوية السلمية كالمستوطنات والقدس، فقد ظهر الاختلاف بشكل بارز بين دول الاتحاد الأوروبي من حيث ظهور حالات للخروج عن الموقف المشترك لدول الاتحاد الأوروبي، ومن أبرزها التصويت على قرار الجمعية العامة عام،(1997) الذي يدين بناء المستوطنات، وكانت ألمانيا هي الدولة الوحيدة من دول الاتحاد الأوروبي التي امتنعت عن التصويت، إلا انه لا يمكن القول بشكل قطعي أن الاتحاد الأوروبي لم يمارس نشاطا مشتركا داخل الأمم المتحدة منذ انطلاقة عملية السلام في مدريد العاصمة الاسبانية عام، (1991) إلى عام، (2002) فقد كان هنالك بعض المواقف التي اتفق عليها قادة الاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن، ألا أن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة لمنع أية إجراءات تتخذ ضد إسرائيل وحيث أن الولايات المتحدة الأمريكية لها حق النقض الفيتو بالإضافة إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول دائما ممارسة الضغوطات بكافة أنواعها على أصدقائها في

1- جورج طعمة، قرارات الأمم المتحدة بشان فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، 1947 - 1974، ط2، بيروت، 1975، ص62.

الجمعية العامة للأمم المتحدة كل هذا يمكن أن يعيق أي عمل مشترك يقوم به الاتحاد الأوروبي في إطار عملية السلام وحل النزاع العربي - الإسرائيلي داخل الأمم المتحدة.

ثانياً- جهود المبعوث الأوروبي للسلام:

طلب المجلس الأوروبي غير الرسمي في تشرين الأول عام، (1996) إلى مجلس القضايا العامة إعلان رأيه حول تسمية موفد خاص للاتحاد الأوروبي، وقد اتخذ القرار ضمن إطار السياسة الخارجية وسياسة الأمن المشترك وفي 25 تشرين ثاني عام، (1996) جاء القرار بتعيين موفد خاص لأجل مسار السلام في الشرق الأوسط وتم تعيين السفير الأسباني في تل أبيب (موراتينوس) وقد كان الاختيار حكيما فقد كان السفير موراتينوس قد شغل مناصب عديدة فقد كان المدير العام لشؤون أفريقيا والشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأسبانية، أيضا كان المحرك الرئيسي لمؤتمر برشلونة حول الشراكة الأوروبية المتوسطية، أي انه على خبرة عالية بمسائل الشرق الأوسط وقد كانت وكالته محددة وهي تتعلق في[1]:

أولا: إقامة اتصالات وثيقة مع جميع الفرقاء في مسار السلام والحفاظ على العلاقة معهم.

ثانيا: مراقبة مفاوضات السلام والاستعداد لتقديم النصح إذا طلب منه ذلك.

ثالثا: الإسهام في تطبيق الاتفاقيات الدولية المعقودة عندما يطلب منه ذلك.

رابعا: إقامة اتصالات مع موقعي الاتفاقيات.

[1]- خضر بشارة، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، بيروت، 2003، ص500.

وقد جاء تعيين المبعوث الأوروبي الخاص بعملية السلام، ليعـزز الـدور الأوروبي في عملية السلام، وهذا ما أكده موراتينـوس المبعـوث الأوروبي للسـلام في الشرـق الأوسـط، حيث قال في أحد تصريحاته: " أن أوروبا تلعـب تـدريجيا دورا فعـالا في عمليـة السـلام بالشرق الأوسط، وسيصنعون لأنفسهم مكـان في عمليـة السـلام وأوروبـا تتمتـع بالفعـل بمكانة على ساحة عملية السـلام مـن ناحيـة العمـل السـياسي والاقتصـادي ومـن ناحيـة تخصيص الموارد البشرية ومن ثم لا يمكن بـأي حـال مـن الأحـوال تهمـيش دور الاتحـاد الأوروبي[1]".

ومنذ توليه مهامه بذل المبعوث الأوروبي جهودا كبيرة، وكان يتابع بشـكل مبـاشر الإجراءات التي تتخذها إسرائيل في المناطق الفلسطينية حيث عمليات الإغلاق المتواصل للضفة الغربية، أيضا سعى إلى عمل برامج وذلك لتسهيل الاتصال والتفاهم وبنـاء الثقـة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وكـان ذلـك مـن خـلال اتصـالاته بـين المجلـس التشرـيعي الفلسطيني والكنيست الإسرائيلي، أيضـا تعزيـز المبـادئ الأساسـية للديمقراطيـة والعمـل على احترام حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي وبيان التحركات المحتملة للتـدخل في العملية السلمية وأفضل الطرق التي يمكن للاتحاد أن يضع فيها مبادراته.

ويمكن القول أن المبعوث الأوروبي للسلام قام بجهد كبير من حيث محاولتـه بنـاء وتعزيز الثقة بين الجانبين، وكان دائم الحـرص عـلى التوصـل إلى حلـول سـلمية للقضـايا المتعلقة بالنزاع العربي _ الإسرائيلي.

[1]- النواوي نيرمين، الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص112.

ولكن كما هي العادة فان جهود المبعوث الأوروبي لعملية السلام لم تلق إعجابا من الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أدى بالمبعوث الأوروبي للسلام أن يؤكد بان الدور الأوروبي دور مكمل لدور الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما أكده في أحد تصريحاته قائلاً: "أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لازم في كل الأحوال لحل الإجراءات الصعبة، لأنها الطرف الوحيد الذي بإمكانه الوصول إلى الحل الأمثل لهذه المشكلات أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فنحن نعلم جيدا حدودنا".

الفصل الرابع
الاتحاد الأوروبي وعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين

الفصل الرابع
الاتحاد الأوروبي وعملية السلام
بين الفلسطينيين والإسرائيليين

يتحدث هذا الفصل عن الجهود التي قام بها الاتحاد الأوروبي خلال عملية السلام، التي بدأت منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، وحتى خارطة الطريق وسيتم تتبع مسار العملية السلمية منذ انعقاد مؤتمر مدريد وحتى خارطة الطريق أيضا دراسة مستقبل الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط وهل سيكون له دور فعال ومؤثر في العملية السلمية في الشرق الأوسط؟ وتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

1.4 مسار العملية السلمية من **1991- 2002**

تعتبر اتفاقية كامب ديفيد التي وقعها الرئيس المصري (أنور السادات) ورئيس الوزراء الإسرائيلي (مناحيم بيغين) في 18- 9- 1978 والتي أعقبها توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 26-3-1979 البداية الحقيقية للمسيرة السلمية بين العرب وإسرائيل .

وبناء عليه فان جميع الأحداث التي وقعت على الساحة العربية بعد ذلك كانت بمثابة تداعيات لهاتين الاتفاقيتين على اعتبار انهما اكبر حدثين هامين أثرا على القضية الفلسطينية.

وبعد مضي اثنتي عشر عاما وثمانية اشهر وأربعة أيام من توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بدأت المحطة الهامة في مسيرة السلام بين العرب وإسرائيل وهي بالوقت نفسه نقطة تحول هامة في الموقف العربي من الصراع

العربي الإسرائيلي وقبول العرب السلام خيار استراتيجي مع إسرائيل بعد أن كان واحد من خيارات متعددة .

أولاً- مؤتمر مدريد للسلام 1991 في 6- آذار – 1991:

بعد خروج القوات العراقية من الكويت أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الأب) في حديث أمام الجلسة المشتركة لمجلس الشيوخ والنواب أن الوقت قد حان لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، ويجب أن يستند السلام العادل والشامل على قراري مجلس الأمن رقم (242) و(338) وعلى مبدأ الأرض مقابل لسلام وان يشمل هذا المبدأ أمن إسرائيل والاعتراف بها.

وكذلك ضمان الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني وبع ستة شهور وتحديدا بتاريخ 30 – تشرين أول _ 1991 أعلن عن انعقاد مؤتمر للسلام في مدريد بمبادرة من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي آنذاك بحضور كل من الرئيس (جورج بوش الأب) و(مخائيل غورباتشوف) ومشاركة وفود من إسرائيل وسوريا ولبنان والأردن ومصر بالإضافة إلى ممثلين عن مجلس التعاون لدول الخليج العربي واتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي واليابان وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة [1].

وقد اعتبر هذا المؤتمر نقطة انطلاق جديدة للعملية السلمية لحل الصراع العربي الإسرائيلي المندلع منذ أوائل هذا القرن في الشرق الأوسط[2].

[1]- صلاح منتصر ، الطريق إلى مدريد 1991 ، مرجع سابق ، ص15

[2]- William quant editor the united states and Egypt the brooking instiution washigton . p. 20

ثانياً- اتفاق أوسلو 1993:

يعتبر اتفاق أوسلو والذي تـم التوقيـع عليـه في واشـنطن في 13 أيلـول 1993 أول اتفاق على المسار الفلسطيني وكان سبب سرية المفاوضات هو تعثر المفاوضـات الثنائيـة التي عقدت بعد مؤتمر مدريد للسلام .

أما عن أطراف هذا الاتفاق فهم إسرائيل والفريق الفلسطيني ضمن الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك.

ووقعت عليه الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وجمهوريـة مصرـ وروسـيا الاتحاديـة بوصفهما شاهدين وقـد تـم في هـذا الاتفـاق إعـلان اعـتراف إسرائيـل بمنظمـة التحريـر الفلسطينية ممثلا عن الشـعب الفلسـطيني ومـن جهـة أخـرى اعـتراف المنضـمة بحـق إسرائيل في الوجود ويمكن أيجاز الأسباب التي دفعت المنضـمة لعقـد اتفـاق أوسـلو بمـا يلي:

1- الأزمة المالية التي تتعرض لها منضمة التحرير

2- العزلة السياسية بعد أزمة الكويت

3- تقبل بعض قطاعات الرأي العام لحل بعد طردهم من دول الخليج العربي

4- خوف منضمة التحرير الفلسطينية من أن تقفـز بعـض الـدول العربيـة لعقـد اتفاقية سلام مع إسرائيل وتبقى هي وحيدة على الساحة .

وحسب الاتفاق بين الجانبين انه يتم التوصل إلى حل نهائي للقضـايا المطروحـة في الاتفاق مثل قضية القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات والترتيبات الأمنيـة ولكـن لم يتم التوصل إلى شيء من هذا بسبب مماطلة إسرائيل المقصودة [1].

---

[1]- جواد الأحمد ، المدخل إلى القضية الفلسطينية ، عمان ، 1997 ، ص 487

ثالثاً- اتفاق القاهرة 1994 (غزة _ أريحا):

في الرابع من شهر أيار عام 1994 تم في القاهرة التوقيع على اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا ويعتبر هذا الاتفاق بأنه اتفاق تنفيذي لأوسلو وهو خطوة البداية لانسحاب إسرائيل من غزة وأريحا وقد استقرق التوصل لهذا الاتفاق حوالي ثمانية اشهر من التفاوض.

ولم يبت الاتفاق بالقضايا العالقة وبقيت المستوطنات واحتفظت إسرائيل بالمعابر والمياه الإقليمية واتبع هذا الاتفاق باتفاقين تنفيذيين :

الأول: اتفاق اقتصادي ينضم العمالة الفلسطينية والعلاقات المالية بين الجانبين.

الثاني: اتفاق تمهيدي لنقل الصلاحيات المدنية في الضفة واشتمل على تعريفات خاصة بنقل السلطة وإجراءاتها في مجالات الصحة والتعليم والثقافة وغيرها من القضايا.

رابعاً- اتفاق طابا / واشنطن 1995:

كان من المفروض بحسب اتفاق أوسلو 1993 أن تمضي ستة اشهر فقط يبدأ بعدها تنفيذ المرحلة الثانية من المرحلة الانتقالية أي توسيع صلاحيات السلطة الفلسطينية ونطاق سيطرتها إلى الضفة الغربية لكن المفاوضات امتدت بهذا الخصوص حوالي عام ونصف العام تقريبا قبل أن يتمكن الطرفان من التوقيع على اتفاق طابا لتوسيع الحكم الذاتي في الضفة الغربية الذي جاء توقيعه في 29- 9- 1995 إضافة إلى إسرائيل ومنضمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الفدرالية والاتحاد الأوروبي النرويج وجمهورية مصر العربية1

[1]- نسيم منسي ، إسرائيل ومؤتمر مدريد وقيام السلطة الفلسطينية، 2003، عمان، ص99.

وتضـمن الاتفـاق صـيغة إسرائيليـة ابتـدعها (شـمعون بيريـز) تمثلـت في تقسـيم مناطق الضفة الغربية إلى (ا) و (ب) و(ج) .

أما مناطق (ا) فهي مراكز المدن الفلسطينية ولم تتجاوز مساحتها 3% من إجمالي مساحة الضفة الغربية أما مناطق (ب) وهي معظم مناطق الريـف الفلسـطيني وتبلـغ مساحتها 25% من مساحة الضفة الغربية ومناطق (ج) وهي المناطق الحدوديـة وبهـذا تصبح السلطة تسيطر على حوالي 3% من مساحة الضفة الغربية ولكن هذا لم يحدث.

وتتضمن الاتفاقية أيضا التأكيد على ما سـبق في الاتفاقيـات السـابقة وأيضـا عـلى الترتيبات الأمنية والمعابر.

خامساً- اتفاق وآي بلانتيشين 1998:

تـم التوقيـع عليـه في 23- 10 – 1998 ويـدعى اتفـاق وآي ريفـير ويعتـبر اتفـاق مكمل لاتفاق سابق وهو اتفاق الخليل 1996 ولكن بسبب صعود اليمين الإسرائـيلي إلى سدة الحكم بدعامة اليكود ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو تجمدت العملية السلمية ثم استأنفت باتفاق بروتوكول حول إعـادة الانتشـار في الخليـل في أيلـول عـام 1997 وفيـه أوجد نتينياهو معادلة جديدة لمفاوضـات وهـي الأمـن مقابـل السـلام بـدلا مـن الأرض مقابل السلام وحضر توقيع هذه الاتفاقية الولايات المتحدة الأمريكية .

وتضمنت هذه الاتفاقية على إعادة إسرائيل بعض المناطق الفلسطينية وعلى قيم السلطة بتشكيل لجنتين الأولى ثنائية فلسطينية إسرائيلية للتنسيق الأمني والثانية ثلاثية فيها الولايات المتحدة الأمريكيـة إضـافة لإسرائيـل ومنضـمة التحريـر الفلسـطينية لمنـع التحريض المحتمل على الإرهاب وتضم ثلاث خبراء من كل طرف إعلامي

وقانوني وتربوي كما نص على تشكيل أخرى ثلاثية أيضا بهدف مراجعة وتنسيق الأمن ومحاربة الإرهاب[1] .

سادساً- اتفاق شرم الشيخ 1999:

جاء التوقيع عليه في الرابع من أيلول عام 1999 لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة واستئناف مفاوضات الحل الدائم وجاء فيه أن تلتزم الحكومة الإسرائيلية ومنضمة التحرير الفلسطينية بالتنفيذ الكامل والمتبادل للاتفاق الانتقالي ولجميع الاتفاقيات المعقودة بين الجانبين منذ أيلول 1993 والتأكيد على أن مفاوضات الوضع النهائي ستقود إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم (242) و (338).

سابعاً- مؤتمر كامبد ديفيد 2000:

عندما جاء اليهود إلى الحكم 1999اختار إعادة التفاوض بعد أن رفض نتينياهو تنفيذ العديد من الالتزامات الإسرائيلية الرسمية واختار باراك إعادة التفاوض على اتفاق وآي ريفير 1998 الذي وقع عليه نتنياهو ولقد عقد مؤتمر كامبد ديفيد بضغط أمريكي في أواخر عهد كلينتون واستمر المؤتمر لمدة أسبوعين وتم فيه عزل المفاوضين الفلسطينيين ورئيس السلطة الفلسطيني عن العالم الخارجي ورفض السماح لعدد من الشخصيات السياسية الفلسطينية من مقابلة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في كامبد ديفيد على قضايا الحل النهائي: الأرض والحدود ولقدس , وقضية اللاجئين والأمن[2] .

[1]- محمد علي عمر الفرا، السلام الخادع من مدريد حتى انتفاضة الأقصى، مرجع سابق، ص14

[2]- احمد البرصان، دوافع ومخرجات عملية السلام في الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، عدد18 / 19، 2002، ص309

ثامناً- خارطة الطريق:

خارطة الطريق تم صياغتها من الجنة الرباعية المؤلفة من الأمم المتحدة ولاتحـاد الأوروبي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسـيا والتـي بـدأت في كانون أول عام 2002 وكان الهدف منها تسوية شاملة ونهائيـة للصراع الـربي الإسرائـيلي في عام 2005 كما جاء في خطاب الرئيس بوش الابن في 24- حزيران 2002 وتم الترحيـب به من قبل الاتحاد الأوروبي وهذه التسـوية التـي سـيتم التفـاوض عليهـا بـين الأطـراف ستؤدي إلى انبعاث دولة فلسطينية ومستقلة قادرة على الحيـاة تعـيش جنبـا إلى جنـب بأمن وسلام مع إسرائيل أيضا ستنهي هذه التسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتنهي الاحتلال الذي بدا فـي عام 1967 على أساس مرجعية مؤتمر مدريد الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن رقم (242) و(338) والاتفاقيات السابقة المبرمـة بـين الطـرفين الفلسطيني والإسرائيلي[1].

وبعد تتبع مسار عملية السلام والعملية التفاوضية من مدريـد 1991 ومـا تبعهـا إلى خارطة الطريق 2002 ورغم مرور عشرة أعـوام إلا أنهـا لم تحقـق تقـدما ملموسـا في القضايا الرئيسية مثل القدس واللاجئين والمستوطنات بل أن المستوطنات ما يـزال بنائهـا يزيد كل يوم وحتى انه في حال قيام الدولـة الفلسـطينية فـان إسرائيـل تربطهـا بـالأمن الإسرائيلي الأمر الذي يجعلها دولة هزيلة منقوصة السيادة.

---

[1]- مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء خارطة الطريق ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عدد 26 ، 2003 ، ص49.

2.4 الاتحاد الأوروبي وجهود الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين

اعتبر الاتحاد الأوروبي أن إنجاز السلام في الشرق الأوسط هو هدف رئيسي للاتحاد الأوروبي، حيث يهدف لتحقيق السلام من خلال أيجاد حل عادل وشامل ونهائي للنزاع العربي الإسرائيلي، يستند إلى قراري مجلس الأمن رقم، (242)(338) من خلال قنوات الاتصال وإجراءات بناء الثقة لتسهيل عملية الحوار، وبالتالي فان الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط أمر ضروري بالنسبة له الأمر الذي دفع به إلى متابعة التطورات الثنائية ودعمها بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتابع الاتحاد الأوروبي عملية التسوية السلمية من خلال أجهزة صنع القرار فيه حيث البيانات والقرارات التي تصدر بشكل متواصل ومستمر، لتتابع كافة الأحداث والتطورات في منطقة الشرق الأوسط[1].

وكان مجمل هذه البيانات والتصريحات تتركز على ما يلي[2]:

التأكيد على أن السلام في الشرق الأوسط يشكل مرحلة أساسية للاتحاد الأوروبي.

الاحترام والتنفيذ الكلي للاتفاقيات التي تم التوصل أليها، والعودة إلى المفاوضات والمبادئ التي سبق وقبلها كل الأطراف.

استذكار المبادئ الأساسية التي تستند إليها قرارات مجلس الأمن رقم، (242) و(338) وكذلك المبدآن الأساسيان وهما: حق تقرير المصير، والأرض مقابل السلام.

---

[1]- حتي ناصيف، حدود الدور الأوروبي وفرصة عملية السلام في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، عدد 125، 1997، ص25.

[2]- نازلي معوض احمد، مستقبل العلاقات العربية الأوروبية، مجلة شؤون استراتيجية، عدد7، 2003، ص144.

التحذير من النتائج الخطيرة التي تترتب على إغلاق الحدود على الاقتصاد الفلسطيني.

إعلان الاتحاد الأوروبي عن الاستمرار في دعمه السياسي والاستعداد للمشاركة في تقرير الاتفاقيات الدولية معا، للتطبيق الكامل لها وتقديم المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية.

رفض أية إجراءات لا تكون نتيجة مفاوضات مثل: بناء المستوطنات، وتوسيع مستوطنات قائمة، وغيرها لان ذلك يعتبر غير شرعي ويتنافى مع القانون الدولي.

تأكيد الاتحاد الأوروبي على حث الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني على عدم القيام بأعمال من شأنها أن تهدد العملية السلمية أو تعرضها للخطر.

الالتزام بالمراحل القادمة من المفاوضات وقد قسمت إلى مرحلتين:

الأولى: تتعلق بقضايا المرحلة الانتقالية والتي تشمل شؤون الفلسطينيين وتشكيل قوات شرطة وإقامة مجلس تشريعي.

الثانية: تتعلق بمفاوضات الحل النهائي، والتي تشمل قضايا السيادة والاستيطان والقدس واللاجئين والمستوطنتين وشكل الكيان الفلسطيني.

والتي من المفترض أن يبدأ العمل بها بعد خمس سنوات من تطبيق المرحلة الانتقالية[1]، وسعى الاتحاد الأوروبي بأن يقوم بدور فعال ومؤثر يتناسب مع قدرته الاقتصادية في هذه المفاوضات، من خلال جميع الوسائل سواء أكانت اقتصادية تتمثل في تقديم المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية أم من خلال الوسائل الدبلوماسية المتمثلة في المشاركة بالمفاوضات ودعم البيانات الجماعية الصادرة

1- الزين سمير، الشرق أوسطية ومستقبل الأمة العربية، مجلة عالم الفكر، عدد1، 2001، ص234.

عن الأطراف المتفاوضة، ودعم الاتفاقيات التي يتم التوقيع عليها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، أيضا أيد الاتحاد الأوروبي قرار الإسراع في المفاوضات، والتحرك الجماعي الأمر الذي لا غنى عنه للتقدم نحو سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقد أعلن الاتحاد الأوروبي منذ بداية عملية السلام المساندة والدعم لكل ما من شأنه أن يؤدي إلى الوصول إلى حل دائم وشامل لقضايا المنطقة، ومما يخص الصراع العربي الإسرائيلي، هذا فيما يخص الدور الدبلوماسي الذي قام به الاتحاد الأوروبي والمبادرات الأوروبية منذ انعقاد مؤتمر مدريد في العاصمة الأسبانية عام، (1991) إلى خارطة الطريق عام 2002 وكانت معظم نداءات الاتحاد الأوروبي متمثلة في النقاط التي تم ذكرها وأبرزها التمسك بقراري مجلس الأمن رقم، (242) و (338) [1].

أما عن الجهد الاقتصادي ، فقد وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقية شراكه مؤقتة مع السلطة الفلسطينية والتي تعتبر بمثابة اعتراف كامل للفلسطينيين كشريك كامل الأهلية في إطار عملية الشراكة بين أوروبا وحوض المتوسط، والتي انعقدت منذ انعقاد مؤتمر برشلونة الذي تم في نهاية تشرين ثاني عام، (1995) بمبادرة انطلقت من الاتحاد الأوروبي وحضرته، (27) دولة متشاطئة على ضفتي المتوسط، شملت دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشرة وثماني دول عربية وتركيا وقبرص ومالطا وإسرائيل، وكانت الفكرة التي يقدمها هذا المؤتمر هي انه على الرغم من الاختلاف بين هذه الدول والتناقضات وما تواجه من أزمات وصراعات فان الضرورة تقتضي البحث عن سبل للتعاون بين هذه الدول والعمل على تعزيز الأمن والسلام والاستقرار في هذه المنطقة[2].

[1]- الزين سمير، الشرق أوسطية ومستقبل الأمة العربية، مرجع سبق ذكره،245.

[2]- الرشدان عبد الفتاح، العرب والشراكة الأوروبية المتوسطية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، عدد 1، 1997، ص54.

ومن خلال ما تقدم، فقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى دعم الاتفاقيات التي تم توقيعها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ودعم السلطة الفلسطينية دعما ماديا ومعنويا حيث قدم المساعدة المالية ليثبت أركان السلطة الفلسطينية وإجراء الانتخابات الفلسطينية وتشكيل المؤسسات والبنية التحتية وتشكيل قوات الشرطة ودفع رواتب العمال والأطباء، والعمل على تعزيز آليات التعاون الأمني مع السلطة الفلسطينية ففي نيسان عام، (1997) طرح الاتحاد الأوروبي فكرة مدونة السلوك والتي تهدف إلى مساندة الأطراف في المفاوضات وتيسير عملية التطبيق الكامل للاتفاقيات المعقودة بين الأطراف، وتهتم مدونة السلوك بجميع الشؤون السياسية والأمنية والثقافية والاقتصادية على أساس السعي لتحقيق الازدهار المتبادل وبناء الثقة بين الأطراف، وكذلك تقوية التعاون الأمني من خلال وجود لجنة أمنية دائمة تعمل بشكل مستمر في الإدارة المشتركة للازمات ولمواجهة أية حوادث أمنية يمكن أن تؤثر على العملية السلمية، ويمكن أن تضم اللجنة بالإضافة إلى الأطراف الرئيسية الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة [1].

واقر المجلس الأوروبي كذلك تأسيس برنامج مساعدات من الاتحاد الأوروبي، لدعم السلطة الفلسطينية في وجودها لمقاومة العنف الذي ينطلق من المناطق التي تحت سيطرتها، ويتضمن هذا البرنامج التدريب والإشراف والمراقبة وكذلك العمل على تأسيس مكتب تحقيقات جنائية وكذلك تعيين خبير أوروبي لمساعدة السلطة في القضايا الأمنية[2]، ومن اجل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية، فقد وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقية شراكة مؤقتة مع السلطة الفلسطينية والتي تعتبر بمثابة اعتراف بالفلسطينيين كشريك كامل

[1]- خليل الشقاقي،قراءآت تحليلية للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1993، ص6.

[2]- حتي ناصيف، مصدر سابق، ص33.

الأهلية في إطار عملية الشراكة بين أوروبا وحوض المتوسط، أما عن الدور السياسي والدبلوماسي الذي قام به الاتحاد الأوروبي والمبادرات الأوروبية، فان مشاركة الاتحاد الأوروبي في مؤتمر مدريد للسلام الذي جاء بطلب من الرئيس الأمريكي (جورج بوش الأب) في آذار عام (1991) والذي اعتبر نقطة انطلاق جديدة للعملية السلمية خير دليل على رغبة الاتحاد الأوروبي على إنهاء الصراع وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[1].

أيضا بالإضافة إلى المشاركة في هذا المؤتمر فقد استمر الاتحاد الأوروبي في دوره الدبلوماسي في الشرق الأوسط، إلى أن أصبح للاتحاد الأوروبي منسق يقوم بجولات في الشرق الأوسط، هذا بالإضافة إلى المبادرة التي قدمها عام(1998) في محاولة منه لإنقاذ العملية السلمية المهددة بالانهيار انذآك، وكانت هذه المبادرة عن طريق وزير الخارجية البريطاني، أيضا قدم (خافير سولانا) منسق عملية السلام في الشرق الأوسط في 30 شباط عام، (2002) فكرة عقد مؤتمر دولي يضم الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة (وليم بيرز) مساعد وزير الخارجية الأمريكي وعرض سولانا قيام الولايات المتحدة الأمريكية المبادرة أو المشروع الفرنسي الذي أطلقه الرئيس الفرنسي، (جاك شيراك) والقائم على إقامة دولة فلسطينية بجانب دولة إسرائيلية، إلا أن الوفد الأمريكي رفض هذا المشروع وطالب بالتركيز على القضايا الأمنية كمكافحة الإرهاب[2].

ومن المساهمات الأوروبية كذلك، أنها عضو في المجموعة التي تضم إضافة للاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية،والأمم المتحدة والتي تقوم بمتابعة تطورات العملية السلمية وتتدخل بطلب من الأطراف أو عند

---

[1] - William quant editor the united states and Egypt the brooking instiution washigton . p. 20

[2]- عكاشه سعيد، المبادرات الأوروبية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، عدد148، 2002، ص79.

تعثر المفاوضات من اجل تحقيق التوسط لإيجاد حلول وسط وتقريب وجهات النظر بينهما[1].

3.4 الدور الأوروبي في العملية السلمية

شكل مؤتمر مدريد للسلام عام، (1991) بداية مشاركة الاتحاد الأوروبي في العملية السلمية، وحل النزاع العربي الإسرائيلي، وصرح (دين بروك) وزير خارجية هولندا والتي كانت بلاده تتولى رئاسة الجماعة الأوروبية آنذاك: أن وقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي وإلغاء المقاطعة التجارية العربية الإسرائيلية، هو من الأمور التي تقدم مساهمات مهمة في هذا الصدد[2].

وإثناء المؤتمر أعلنت الجماعة الأوروبية أنها لا تريد تفضيل وجهة نظر على أخرى، ولكنها تدعم شرعية السلام وان قرار مجلس الأمن رقم، (242) يجب أن يكون الأساس الذي تقوم عليه التسوية في الشرق الأوسط، واعتبرت الجماعة الأوروبية أن قراري مجلس الأمن رقم، (242) و(338) ومبدأ الأرض مقابل السلام من الثوابت الأساسية لعملية المفاوضات.

وخلال هذا المؤتمر، اكتسبت الجماعة الأوروبية آنذاك صفة المراقب داخل المؤتمر بشكل رسمي، وكان ذلك عبر مساهماتها الفعالة في اللجان متعددة الأطراف التي كلفت بتناول القضايا الفنية وقضايا التعاون المشترك في المنطقة[3].

1- مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء خارطة الطريق، مركز دراسات الشرق الأوسط، عدد 26، 2003، ص40.

2 الرشدان عبد الفتاح، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، مرجع سابق، ص40.

3- عكاشة سعيد، المبادرات الأوروبية في الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية، عدد 148، 2002 ، ص78.

ومن ذلك الوقت أصبح للاتحاد الأوروبي منسق يقوم بجولات في الشرق الأوسط على غرار المنسق الأمريكي، وأصبح الموقف الأوروبي مكملا للموقف الأمريكي في المفاوضات الثنائية وهذا ما أكده ممثل المجموعة الأوروبية في مؤتمر مدريد، (دين بروك) حيث قال بخطابه أمام المشاركين في المؤتمر: " أن الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية ممثلين ببعثاتها سيعملون بصورة وثيقة بجانب الولايات المتحدة الأمريكية ونحن نشاطرهم اهتماماتهم الصارم بإنجاح هذه المفاوضات وبإمكانهم أن يعتمدوا على مشاركتنا في كافة مراحل المفاوضات"[(1)].

وخلال السنوات، (1996/1993) كان الدور الأوروبي في عملية السلام، يحظى بتأييد أمريكي كامل مع قبول إسرائيلي ولو بشكل متحفظ لهذا الدور إلا انه مع تدهور الأوضاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين وخاصة عندما وصل (نتينياهو) السلطة واجهت أوروبا تحديات حقيقية، أضعفت من قدرتها على التأثير في مجريات السلام، من خلال الضغط الأمريكي والرفض الإسرائيلي للدور الأوروبي بسبب اقتناعها بان الموقف الأوروبي أكثر قربا من وجهة النظر العربية وبالتالي لا يصلح وسيط في هذا الصراع، إلا أن الدور الأوربي لم يتقاعس فقد حاول توسيع دوره وخاصة عندما شعر أن العملية السلمية بات مهدده بالانهيار فقد قام بإعلان مبادراته في آذار عام، (1998) التي قدمت بواسطة وزير الخارجية البريطاني (روبن كوك) وخلال هذه الفترة صدر عن الاتحاد الأوروبي بيانا أعلن فيه أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية غير شرعي ومنافي للقانون الدولي، وخلال انتفاضة الأقصى ـ كان للاتحاد الأوروبي دورا مهما في إعادة الأطراف المختلفة الفلسطينية والإسرائيلية إلى طاولة المفاوضات، مع الإشارة إلى الموقف الاستفزازي من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي (ارائيل شارون) خلال زيارته إلى المسجد الأقصى وما سببه من اندلاع للانتفاضة، حيث أشار المبعوث الأوروبي

---

[1]- صلاح منتصر، الطريق إلى السلام، مدريد ، دار المعارف، القاهرة ، 1991، ص33.

الخاص إلى الشرق الأوسط (موراتينوس) "إنني اشعر بحزن كبير لرؤية جميع مساعي السلام تزول بفعل عمل استفزازي يحدث دوامة من العنف في الأراضي الفلسطينية[1] ".

إلا أن الضغوط الأمريكية المستمرة والتقلب الأمريكي اتجاه الوضع القائم في الأراضي الفلسطينية أظهرت المبادرات الأوروبي اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي بصورة عاجزة عن التأثير في مجريات الأمور.

4.4 مستقبل دور الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط.

يدرك الأوروبيون أن الطريق ما يزال طويلا أمام توحيد السياسات الأوروبية اتجاه المناطق الهامة لمصالحهم وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط، وما يزال الأوروبيين يرون أن بناء دور مهم في الشرق الأوسط لا يأتي إلا بتعزيز الوحدة الاقتصادية وفي هذا الصدد قال (روما نز برودي) رئيس المفاوضات الأوروبي في تصريح له في 2002/2/19: "أن اليورو يتجاوب مع المهام الاقتصادية التي حددتها الدول الأعضاء ويساهم في تحويل أوروبا إلى منطقة رئيسية للنمو الاقتصادي في العالم تعمل على انتشال اليابان والولايات المتحدة من الركود والكساد[2]".

ويمكن القول انه منذ هذا التصريح بدا العدد الأكبر من حكومات الاتحاد الأوروبي التخلي عن الترقب والحذر اللذين ميزا سياستهما اتجاه منطقة الشرق الأوسط في السابق، فلم يعد مقبولا في معظم عواصم دول الأعضاء الاكتفاء بمجرد رصد التحركات الأمريكية أو صياغة ردود أفعال على مبادرات الإدارة في

[1]- القرعان عبد الله راشد، القدس في المواقف الدولية والعربية والإسلامية، عمان، 2002 ، ص56.

[2]- عكاشة سعيد، فرنسا في جدار صلب، مجلة السياسة الدولية، عدد 148، 2002، ص43.

واشنطن التي تصرح دائما أن أوروبا ستبقى عاجزة عن دخول في مثل هذا التحدي داخل الشرق الأوسط، وهذا ما ذكره بول كندي في مؤلفة الضخم (القوى العظمى- والتغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من 1500- 2000م)[1].

وتبقى الفجوة القائمة بين النشاط الأوروبي الفعلي بالنسبة للشرق الأوسط وقدرتها الفعلية على التأثير في سياسات الشرق الأوسط مثار استياء الكثير من الأوروبيين ومن ناحية أخرى هناك أيضا تهميش دور الاتحاد الأوروبي بالنسبة لعملية السلام بالشرق الأوسط على الرغم من كونه الممول الرئيسي لها وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي هو المحمول الرئيسي لعملية السلام في الشرق الأوسط إلا انه لم يمارس أي دور سياسي فعال على مشكلة السلام في الشرق الأوسط، إلا مجرد بعض التصريحات التي صدرت عنه في هذا الصدد ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب:

أولا: أن الدول الأوروبية لا تمتلك القدرة أو التأثير الحاسم اللذين تتمتع بهما الولايات المتحدة للضغط على الأطراف المعنية بجمعهم على مائدة المفاوضات وقد بدا بالفعل هذا التهميش مع مؤتمر مدريد للسلام عام، (1991) عندما تم إعطاء الاتحاد الأوروبي دورا هامشيا لغيابه في فعاليات المؤتمر بل أن هذا الدور انعدم تماما في المباحثات الثنائية التي تلت ذلك المؤتمر وتمت دعوته فقط للمشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف، وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي ليس بإمكانه استبدال مكانة ودور الولايات المتحدة في عملية السلام إلا انه يمكن أن يلعب دورا فعالا في إكمال مجهودات الولايات المتحدة الأمريكية في المساعدة في تشكيل أولويات وتوجهات عملية السلام في المستقبل ذلك لان تدخل الاتحاد الأوروبي

[1]- حمزاوي عمر، توسع الاتحاد الأوروبي، التحديات والفرص، السياسة الدولية، عدد 57، 2004، ص56.

المباشر في عملية السلام هو الحل الوحيد لإنقاذ برنامج برشلونة الـذي ركـز عـلى ثلاثة أبعاد أساسية هي [1]:

البعد السياسي الأمني.

البعد الاقتصادي.

البعد الاجتماعي.

ولتحقيق هذه الأبعاد يجب على الاتحاد الأوروبي أنة يحفظ التوازن بـين دوره في تنسيق العمل مع الولايات المتحدة وبين إطلاق مبادرات جديدة مستقلة.

ثانياً: أن الاتحاد الأوروبي لم يستطع أن يضـع سياسـة واضـحة للتـدخل في شـؤون الشرق الأوسط، وذلـك نظـرا لطبيعـة السياسـة الخارجيـة الأوروبيـة بوصـفها مجموعـة السياسات القومية المختلفة للدول الأعضاء هذا بالإضافة إلا أن دخـول أعضـاء جـدد إلى الاتحاد الأوروبي سيزيد من حدة التجاذب والتنافر في تطلعات السياسة الخارجيـة لهـذه الدول.

وذلـك مـن شـانه أن يقلـل مـن فـرص الاجـتماع عـلى الحـد الأدنى مـن المواقـف السياسية الخارجية والمتعلقة بشؤون الشرق الأوسط[2].

---

[1]- الرشدان عبد الفتاح، العرب والجماعة الأوروبية المتوسطية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، عدد1، ص59.

[2]- عبد الرحمن صبري، مستقبل العلاقات العربية الأوروبية من الحوار إلى المشاركة، شؤون عربية، عدد 9، 1997، ص71.

ثالثاً: تعتبر التناقضات بين الدول العربيـة أمـرا لم يسـتطيع التأكيـد عـلى أهميـة وجود الأوروبيون على مائدة المفاوضات وهذه التناقضات لاحظها الأوروبيون خلال فترة الحوار العربي الأوروبي، الذي ظهر فيه التباين للمواقف العربية [1].

أيضا في إطار الشراكة الاوروالمتوسـطية فـان الـدول العربيـة تـرفض المشـاركة في المناقشات متعددة الأطراف وفي مبادرات التعاون الاقتصادي الإقليمي إلا إذا تم بالفعـل حل جميع المشكلات الثنائية، وهـو مـا انتقـده موراتينـوس مشـيرا إلا أن إقامـة تعـاون اقتصادي بين الدول يسهل تنـاول القضـايا التـي تحتـاج إلى حلـول سياسـية إلا أن هـذا التعاون الاقتصادي لا يعني إغفال الحـل السـياسي، وذلـك مـا قامـت بـه أوروبـا عنـدما شرعت في إقامة علاقات اقتصادية عن طريـق عقـد الاتفاقيـات الاقتصـادية الأمـر الـذي أدى تدريجيا إلا إنشاء الاتحاد الأوروبي، ولا يختلف الشرق الأوسط كثيرا عن أوروبا ومن هنا لا بد من التأكيد على ما قاله موراتينوس من أن التعاون الاقتصادي له أهمية كبـيرة في تحقيق نوعا ما من المواقف المشتركة.

رابعا: تقوم الولايات المتحـدة الأمريكيـة وإسرائيـل بفـرض تقسـيم الأدوار حيـث تلعب الولايات المتحدة دور الوسيط الخارجي الوحيد بـين أطـراف القضـية بيـنما يقـوم الاتحاد الأوروبي بتوفير اكبر قدر من المساعدات المالية اللازمـة حيـث تقـدر المسـاعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي بمـا لا يزيـد عـن 30 % مـن المسـاعدات للشرق الأوسـط، وهذه المساعدات تزيد مرتين على المساعدات الأمريكية، إلا أن الاتحـاد الأوروبي يسـعى إلى أن يكون له دور ليس فقط على المستوى التمويلي، ولكن على مستوى اكبر من ذلـك بحيث يستطيع إن يقوم بدور لاعب سياسي لا

[1]- محمد خالد الأزهري، المجموعة الأوروبية وقضية فلسطين، المستقبل العربي، عدد 101، 1987، ص82.

بدور ممول ومن ثم يحاول الاتحاد الأوروبي إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بأنه يرفض دفع الحساب وعدم السؤال عن مصير هذه الأموال [1].

ويمكن تفسير الموقف الأمريكي بان الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في أن تكون المحرك الوحيد لعملية السلام في الشرق الأوسط، ومن ثم فإنها تسمح لأوروبا بالتدخل من اجل فقط إعطاء المساعدات أو المساهمة في إعادة اعتمار المنطقة.

إلا انه يمكن القول إن أوروبا تتطلع إلى دور شريك وفاعل في الشرق الأوسط يتعدى الدور الذي لازمها في مؤتمر مدريد وتحاول الدول الأوروبية منذ عام، (1996) أن تلعب دورا اكبر في الشرق الأوسط إلا أن هذا الدور ما زال محددا بسسب عدم وجود ثقل أوروبي يوازي الثقل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط[2].

ويمكن القول أن عدم جدية دول الاتحاد الأوروبي في طرح مبادرته والاكتفاء بتقديم المبادرات نظريا دون السعي والضغط على الأطراف المختلفة لتنفيذها يشير إلى أن دول الاتحاد الأوروبي ليست على استعداد للمواجهة وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها في الشرق الأوسط.

---

[1]- حتي ناصيف، الدور الأوروبي وفرصة عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، المستقبل العربي، عدد 215، 1997، ص12.

[2]- توفيق سعد حقي، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، دار وائل للطباعة والنشر، 2003، ص174.

المراجع

أ- المراجع العربية

1. إبراهيم، سلمان (1980)، القدس أمام مجلس الأمن، مجلة شؤون فلسطينية، عدد105، ص136.
2. أبو عامود، محمد (2004)، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، عدد 157، ص 78، القاهرة.
3. احمد، نازلي معوض (2003)، مستقبل العلاقات العربية الأوروبية، مجلة شؤون إستراتيجية، عدد7 ،ص144.
4. الأزعر، محمد خالد (1993)، الجماعة الأوروبية قراءه في المواقف السياسية, مستقبل العالم الإسلامي، السنة الثانية،عدد11/53، ص35.
5. الأزهري، محمد خالد (1987)، المجموعة الأوروبية والقضية الفلسطينية، مجلة المستقبل العربي، عدد 101، ص83.
6. الاصفهاني، نبيه (1997), مستقبل تطلعات الأمن الأوروبي, مجلة السياسة الدولية, عدد128، ص150، القاهرة.
7. الأصفهاني، نبيه (2002)، أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية المشتركة, مجلة السياسة الدولية, عدد 148,ص137، القاهرة.
8. الاعتيبي، عبد الله مسلط (2004)، العلاقات الخليجية الأوروبية ، 1988- 2003، دراسات ماجستير، الجامعة الأردنية.
9. أفران، إيزابيل (1999)، كيف يمكن لأوروبا أن تضغط على إسرائيل، قضايا شرق أوسطية ،ص35، عمان.

10. الافندي، نزيرة (1995), أوروبا والطريق إلى الوحدة، السياسة الدولية، عـدد 121، القاهرة.

11. الأمير، نيللي كمال (2004), العرب واليورو: آثار محتملة ودروس مستفادة, مجلـة المستقبل العربي، عدد306، ص167.

12. أوروبا ألاثنتي عشر دولة والآخرون (1998)، مطبوعات المملكـة المغربيـة سلسـلة الدورات، الدورة 21، الرباط.

13. بدران، ودودة (1993)، العـرب والجماعـة الأوروبيـة، المجلـة العربيـة للدراسـات الدولية، العدد 1، ص4.

14. بدران، ودودة (1993)، العرب وإمكانية التـأثير عـلى الجماعـة الأوروبيـة، المجلـة العربية للدراسات الدولية، ربيع /،1993،ص70.

15. البرصان، احمد (2002)، دوافع ومخرجات عملية السلام في الشرق الأوسط، مركـز دراسات الشرق الأوسط، عدد18، ص309،عمان.

16. بسـيوني عبـد الـرؤوف هاشـم، (2005)، المفوضـية الأوروبيـة الحكومـة المركزيـة للاتحاد الأوروبي، دار النهضة العربية، القاهرة.

17. توفيـق، سـعد حقـي (2003)، علاقـات العـرب الدوليـة في مطلـع القـرن الحـادي والعشرين، دار وائل للطباعة والنشر، عمان.

18. تيشوري، عبـد الـرحمن (2005)، هـل ينهـي الاتحـاد الأوروبي الهيمنـة الأمريكيـة ويحقق التوازن الدولي، الحوار المتمدن، عدد 1300،ص103.

19. الجرار، جعفر (1993)، ماسترخت والصراع الأوروبي الأمريكي الخفي، دار النفائس، ص7، بيروت.

20. الجنـزوري، عبـد الـرحمن، الأسـواق الأوروبيـة المشـتركة الوحـدة الأوروبيـة، دار المعارف، القاهرة.

21. جوردون، فيليب (1997), سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة, عدد26, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ص16.

22. الحارثي، سلطان منير (2005), السياسة الخارجية السعودية تجاه الاتحاد الأوروبي 1990- 2003, الواقع والتطلعات, رسالة ماجستير, الجامعة الأردنية.

23. حتي، ناصيف (1997)، الدور الأوروبي وفرصة عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط ، المستقبل العربي، عدد 215،ص12.

24. حرب، أسامه (1981)، البعد السياسي في الحوار العربي الأوروبي، مجلة المستقبل العربي، عدد 34،ص34.

25. الحروب، خالد (2002)، الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بعد 11 سبتمبر، مجلة شؤون عربية، عدد 111،ص42.

26. الحسامي، مفلح (2002), سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط (1990 – 1999), رسالة دكتوراه, ص40 ، القاهرة.

27. الحمد، جواد (1997)، المدخل إلى القضية الفلسطينية،عمان.

28. حمزاوي، عمر (2004)، توسع الاتحاد الأوروبي، التحديات والفرص، السياسة الدولية، عدد 57، ص16،القاهرة.

29. خضر، بشارة (1991)، أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار، القاهرة.

30. الخميس، غسان (2006), العوامل المعوقة لفاعلية السياسة الأوروبية في الشرق الأوسط, مجلة الدفاع الوطني،ع43، ص11.

31. الخيرو، خالد (2002)، جرعات مسكنة لملامح السلام النهائي في الشرق الأوسط، جريدة الزمان ، 28/ 6 / 2002، ع212، ص14.

32. رايـن، ابرهـارد (1989), أوروبـا 1992 والنظـام العـالمي, مجلـة الباحـث العـربي, عدد20،ص11.

33. الرشدان، عبد الفتاح (1997)، العرب والشراكة الأوروبية المتوسطية، مجلـة مؤتـة للبحوث والدراسات، عدد 1،ص20.

34. الرشدان، عبد الفتاح (1998)، العـرب والجماعـة الأوروبيـة في عـالم متغـير، مركـز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد 12،ص12.

35. رشيد، كمال (2004), السياسة الأوروبيـة المسـتقلة وأثرهـا عـلى الشرـق الأوسـط, مجلة السياسة الدولية, عدد, 156،ص47، القاهرة.

36. الزبن، سمير (2001)، الشرق أوسطية ومستقبل الأمة العربية، مجلـة عـالم الفكـر، عدد 1،ص37.

37. زنـابيلي، عبـد المـنعم (1992), الحـوار العـربي الأوروبي, منشـورات وزارة الثقافـة السورية، دمشق.

38. سعيد، عبد المنعم (1986), الجماعـة الأوروبيـة تجربـة التكامـل والوحـدة, مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

39. السيسيـ صـلاح الـدين (2003), الاتحـاد الأوروبي والعملـة الأوروبيـة الموحـدة: "اليورو"، عالم الكتب, ط1، القاهرة.

40. الشبلي، جمال (2000)، العرب وأوروبا رؤية سياسية معـاصره، المؤسسـة العربيـة للدراسات والنشر، عمان.

41. شعبان، محمد (1997)، زعامة العـالم في القـرن القـادم هـل هـي حكـر للولايـات المتحـــدة أم صراع مـــع الـــدور الأوروبي, مجلـــة الباحـــث العـــربي, عـــدد44، ص53.

42. الشوبكي، عمر (2004), أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة, كراسات إستراتيجية, عدد 141، ص22، القاهرة.

43. الشوبكي، عمر (2004),استراتيجيات بناء الوحدة الأوروبية, السياسة الدولية, عدد 157، ص117،القاهرة.

44. الصباح، عبد الرحمن (1981)، السوق الأوروبية المشتركة, دراسة تحليلية, وزارة الخارجية، الدوحة.

45. صبري، عبد الرحمن (1997)، مستقبل العلاقات العربية الأوروبية من الحوار إلى المشاركة، شؤون عربية، عدد 9،ص33.

46. طعمة، جورج (1975)، قرارات الأمم المتحدة بشان فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، 1947 - 1974، بيروت.

47. عبد العظيم، خالد (2006), مجلة قرآءآت إستراتيجية, السنة الحادية عشرة, عدد 1، ص17.

48. عبد الفتاح، بشير (2004)، وثيقة جنيف – تسوية أم مناورة سياسية، مجلة السياسة الدولية، عدد 164،ص103، القاهرة.

49. عبد الله، ثناء فؤاد (1995), مستقبل الوحدة الأوروبية وارمة الخليج, السياسة الدولية, عدد 121،ص57، القاهرة.

a. عبد الله، عبدالله (2000)، قضية القدس في السياسة الخارجية الأوروبية، مجلة السياسة الدولية،ع150، ص47. القاهرة

50. عكاشة، سعيد (2002)، المبادرات الأوروبية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، عدد 148،ص32، القاهرة.

51. عكاشة، سعيد (2002)، فرنسا في جدار صلب، مجلة السياسة الدولية، عدد 148، ص17، القاهرة.

52. علام، وائل (1998)، البرلمان الأوروبي، دار النهضة العربية، بيروت.

53. عـوض، إبـراهيم (2000)، التكامـل الأوروبي والبحـر المتوسـط, سلسـلة بحـوث سياسية, مركز البحوث والدراسات السياسية, جامعة القاهرة، مصر.

54. العياري، الشاذلي (1993), من اجل مشروع عربي أوروبي متوسطي جديـد, شـؤون عربية, ع 74،ص50.

55. غالي، بطرس (1962)، التكتلات الدولية، المجلـة المصريـة للعلـوم السياسـية، عـدد 15، ص41،القاهرة.

56. غالي، سامح (2004)، قضايا توسيع الاتحـاد الأوروبي، ملـف الأهـرام الاسـتراتيجي، عدد 148،ص17.

57. الفرا، محمد علي (2000)، السلام الخادع من مؤتمر مدريـد إلى انتفاضـة الأقصىـ عمان.

58. القرعان، عبد الله راشد (2002)، القدس في المواقف الدولية والعربيـة والإسـلامية، عمان.

59. كركوتي، مصطفى (1985)، القضية العربية في المؤسسات الأوروبية، مجلة الباحـث العربي، العدد الرابع،ص32.

a. كركوتي، مصطفى (1991)، في أعقاب حرب الخليج استبعاد دور فعـال لأوروبـا في الشرق الأوسط، مجلة الباحث العربي، عدد25، ص55.

60. كمال، محمد مصطفى (2001)، صـنع القـرار في الاتحـاد الأوروبي، مركـز دراسـات الوحدة العربية، بيروت.

61. أحمد إبراهيم، مستقبل القضـية الفلسـطينية في ضـوء خارطـة الطريـق (2003)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عدد 26، ص15.

62. مصالحة، محمد (1994)، علاقة أوروبا الموحدة بالعلم العربي، عمان.

63. مصطفى، نادية محمود (1981)، سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط ، 1967-1997، القاهرة.

64. مطاوع، محمد احمد (2004), تطوير سياسة دفاعية وأمنية مشتركة في أوروبا, مجلة السياسة الدولية, عدد157، ص47، القاهرة.

65. مطر، فؤاد (1997), النظام العالمي الجديد بين عقدة القوة الأمريكية والمفاجآت الأوروبية والأوسطية, مجلة الباحث العربي, عدد 44، ص33.

66. منتصر، صلاح (1991)، الطريق إلى مدريد، دار المعارف، ص15،ص50، القاهرة.

67. منسي، نسيم(2003)، إسرائيل ومؤتمر مدريد وقيام السلطة الفلسطينية، عمان.

68. مورس كوف، مورفيل (1977)، الرؤية الفرنسية للحوار، مجلة السياسة الدولية، عدد46 ، القاهرة.

69. نافعة، حسن (2004)، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة الأوروبية، بيروت.

70. نافغة، حسن (2004)، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، عدد 157، ص31،القاهرة.

71. النواوي، نيرمين (2000)، الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، عدد 142، ص32،القاهرة.

72. الهزايمة، محمد عوض (2004), القدس في الصراع العربي - الصهيوني، عمان.

73. ولعلو، فتح الله (1992), أوروبا الاثنتـي عشرة دولـة مـن المجموعـة إلى الاتحـاد, الرباط.

ب- المراجع الإنجليزية:

1. Joseph Al peer :the political role of europunk in the middle east op , pp72-74
2. William quant editor the united states and Egypt the brooking in situation Washington . p. 20

الإتحاد الأوروبي

والقضية الفلسطينية

من مدريد إلى خارطة الطريق





الأردن - عمان - ص.ب: 366 عمان 11941 الأردن
هاتف: 5231081 ، فاكس: 009626 5235594
E-mail: dar_alhamed@hotmail.com
daralhamed@yahoo.com

